

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي  
من إعداد الطالب: وقيس محمد الأمين  
بعنوان:

سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري و أثره على التجارة الخارجية  
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 24/05/2018

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

- د. بضياف عبد الباقي/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.  
د. غريب بولرباح/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.  
د. بوختالة سمير/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2017-2018

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
أهدي ثمرة جهدي المتواضع  
إلى والدي و أمي العزيزين  
إلى زوجتي  
إلى كل إخوتي و أخواتي و أفراد عائلتي  
إلى كل أساتذتي  
إلى كل أصدقائي قريدة معمر و مشري محمد و لعجيلات علي و غطاس فاتح  
إلى زملائي في العمل  
إلى كل من سكن قلبه حب الدين و العلم و الوطن  
إلى كل أحباب الشيخ و الموردين و تماسين العزيزة  
ونسأل الله أن يجعل هذا العمل نبراسا لكل طالب علم

محمد الأمين

# الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي مكنا من الوصول إلى هذا المستوى ومن إتمام هذا العمل فما كان  
من شيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول  
له كن فيكون فالحمد لله الذي بعزته و جلاله تم الصالحات  
و الصلاة و السلام على نبينا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
نتقدم بالشكر الجزيل  
إلى الأستاذ المشرف الدكتور غريب بولرباح على قبوله الإشراف  
على هذا العمل و على ما أسداه من نصائح و توجيهات قيمة  
لهذا العمل طريقاً إلى النجاح  
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم  
عناء قراءة هذه المذكرة وقبول مناقشتها  
كما أشكر كل من كانت له يدا في إنجاز هذا العمل

## الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ما مدى تأثير سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري كأحد أدوات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ( 2000 / 2016 )، و لمعالجة هذا الموضوع قمنا باستخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي هذه الفترة وهذا بإتباع الأساليب القياسية وذلك باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (Var) حيث قد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري و ذلك راجع لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و عدم قابلية العملة المحلية للتحويل و عدم مرونة الطلب على الواردات .

**الكلمات المفتاحية :** تخفيض الدينار الجزائري، التجارة الخارجية ، رصيد الميزان التجاري الجزائري.

**Abstract :** This study aims to highlight the impact of the policy of devaluation of the Algerian dinar as one of the exchange rate instruments on Algeria's foreign trade through the case study of Algeria during the period 2000/2016. To address this issue, we used data for time series covering this period, (Var). The study found that there is no effect of devaluation on the balance of trade due to the inefficiency of the productive apparatus, the local currency's inability to convert and the elasticity of demand for imports.

**Key words :** The Algerian Dinar reduction, foreign trade, balance of Algerian trade balance

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء .....
II	الشكر .....
III	الملخص .....
IV	قائمة المحتويات .....
VI	قائمة الجداول .....
VII	قائمة الأشكال البيانية.....
VIII	قائمة الملاحق .....
أ	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري و أثره على التجارة الخارجية
2	تمهيد .....
3	المبحث الأول :مدخل لتخفيض الدينار الجزائري .....
3	المطلب الأول : تخفيض العملة .....
10	المطلب الثاني : تخفيض قيمة الدينار الجزائري .....
17	المبحث الثاني : مدخل للتجارة الخارجية .....
17	المطلب الأول : التجارة الخارجية .....
22	المطلب الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية .....
31	المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية .....
31	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة .....
35	المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية عنها .....
37	خلاصة .....
36	الفصل الثاني : الدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري
37	تمهيد .....

38	المبحث الأول :الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية و توصيف النموذج .....
38	المطلب الأول : الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية .....
39	المطلب الثاني : توصيف النموذج والتعريف بمتغيراته .....
46	المبحث الثاني : الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج .....
46	المطلب الأول : دراسة الاستقرارية .....
52	المطلب الثاني : دراسة التكامل المشترك .....
54	المطلب الثالث : نماذج تصحيح الخطأ (Error Correction Models ECM) ..
57	المبحث الثاني : إسقاط الأساليب القياسية على الظاهرة المدروسة .....
57	المطلب الأول :عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الأجل القصير .....
67	المطلب الثاني :تقييم وتفسير النماذج .....
69	خلاصة .....
73	الخاتمة .....
75	المراجع .....
78	الملاحق .....
90	الفهرس .....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
9	الفرق بين تخفيض قيمة العملة و انخفاض قيمتها	1-1
12	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة الممتدة (1991-1987)	2-1
14	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو للفترة 2000-2016	3-1
26	تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2016)	4-1
27	تطور الواردات خلال الفترة (2000-2016)	5-1
27	المبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية(2014-2016)	6-1
28	أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للصادرات لسنة 2015	7-1
29	أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للواردات لسنة 2016	8-1
42	تقلبات أسعار الصرف للدينار مقابل الدولار الربع سنوية من 2000 - 2016	1-2
43	تطور الصادرات الجزائرية الربع سنوية للفترة من 2000 - 2016	2-2
45	تطور الواردات الجزائرية الربع سنوية للفترة من 2000 - 2016	3-2
61	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF	4-2
63	اختبار تحديد عدد التأخرات المثلى	5-2
64	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF	6-2
65	نتائج تقدير نموذج VAR	7-2
66	نتائج اختبار السببية	8-2
67	نتائج التقدير لاختبارات الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين	9-2
68	اختبار جودة النموذج عن طريق اختبار wald	10-2

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	آلية تخفيض قيمة العملة	1-1
8	تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة المحلية	2-1
43	تقلبات سعر الصرف الربع سنوية في الجزائر للفترة (2016-2000)	1-2
44	تطور صادرات الجزائر الربع سنوية للفترة (2016-2000)	2-2
46	تطور واردات الجزائر الربع سنوية للفترة (2016-2000)	3-2
59	تطور صافي الصادرات الربع سنوية للفترة (2016-2000)	4-2
60	تطور سعر الصرف الربع سنوية للفترة (2016-2000)	5-2
62	سلسلة رصيد الميزان التجاري	6-2
62	سلسلة الفرق الثاني للسعر الصرف	7-2



قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
77	اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية	1
83	اختبارات تحديد التأخر الأمثل	2
84	اختبار السببية	3
85	اختبار التكامل المشترك	4
87	تقدير النموذج أشعة الانحدار الذاتي (Var)	5
88	اختبار المشاكل القياسية	6

# المقدمة العامة

## المقدمة :

لم يعد هناك اقتصاد في عالمنا الحالي يعيش بمعزل عن الاقتصاد الدولي لذا أصبح للعلاقات الاقتصادية الدولية و ما يتمخض عنها من اتفاقيات اقتصادية دور هام في مدى تقدم الاقتصاد الوطني ، حيث تنطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم. وهذه المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية تسجل في سجل يدعى ميزان المدفوعات و مع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول معالجة الإختلالات التي تطرأ عليه و ذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الإختلال من خلال إتباع مناهج و مدخل و سياسات مختلفة منها سياسة تخفيض العملة التي تعتمد على التغيرات في سعر الصرف.

حيث تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصة هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98 % يتم تحصيلها بالدولار الأمريكي. أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو و بالتالي التصدير يكون بعملة مرتفعة و الاستيراد بعملة منخفضة و هذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة و التي حققت نجاحا كبيرا و أصبحت بديلة في مجمل المعاملات الدولية مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائدها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات ، الميزان التجاري هو مؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات في الدولة و هو أحد من مكونات ميزان المدفوعات و بهذا يعطي نظرة ثافية على الضغوط التي تتعرض لها العملة، و منه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر و على قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدخول الأجنبية.

و مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي.

### أولا : طرح الإشكالية

ما مدى تأثير سياسة تخفيض الدينار الجزائري على التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2016؟

و لتوضيح العلاقة بين تخفيض العملة و مدى تأثيرها على التجارة الخارجية تطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- 1- ما مدى تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري ؟
- 2- ما هي علاقة تخفيض العملة بالتجارة الخارجية الجزائرية؟
- 3- إلى أي مدى يسمح لنا نموذج أشعة الانحدار الداني Var في إعطاء صورة حقيقة للقياس علاقة تخفيض قيمة العملة الجزائرية على رصيد الميزان التجاري؟

## ثانيا : الفرضيات

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نطلق من فرضيات نراها أكثر منطقية لفهم هذا الموضوع و التي سوف نبني عليها دراستنا :

**الفرضية الأولى :** تخفيض قيمة الدينار الجزائري يؤثر على رصيد الميزان التجاري.

**الفرضية الثانية :** هناك علاقة بين تخفيض العملة و التجارة الخارجية الجزائرية.

**الفرضية الثالثة :** نموذج أشعة الانحدار الداني Var يسمح لنا في إعطاء صورة حقيقة للقياس علاقة تخفيض قيمة العملة الجزائرية على رصيد الميزان التجاري.

## ثالثا : مبررات اختيار الموضوع

إن الدوافع التي جعلتنا نختار موضوع هذه الدراسة تكمن في النقاط التالية :

- ✓ يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها و المعقدة في تحليلها و دراستها؛
- ✓ الحرص على دراسة سعر الصرف و الميزان التجاري و معرفة مدى تأثير الأول على الثاني؛
- ✓ رغبة شخصية للبحث في مختلف التطورات و المنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر الصرف الجزائري؛
- ✓ يعتبر موضوع تغيرات أسعار الصرف العملات من بين المواضيع التي تحظى باهتمام المختصين في الاقتصاد الدولي ضمن إطار التجارة الخارجية؛

## رابعا : أهمية الدراسة

- ✓ يعتبر تخفيض قيمة العملة أداة من أدوات سعر الصرف؛
- ✓ سياسة تخفيض قيمة العملة لا تزال محور نقاش بين الاقتصاديين و أصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة؛
- ✓ يعد رصيد الميزان التجاري المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول؛

## خامسا : أهداف الدراسة

- ✓ - محاولة إبراز أساليب تخفيض الدينار الجزائري؛
- ✓ - توضيح العلاقة بين تخفيض العملة و التجارة الخارجية الجزائرية؛
- ✓ - محاولة الوقوف على أهم تأثيرات تخفيض الدينار على التجارة الخارجية قصد التمكن من تقديم توصيات تساعد في علاج الاختلالات مستقبلا؛

## سادسا : حدود الدراسة

حددت دراستنا في إطارين مكاني و زمني ، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري ، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 2000-2016 ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح

على اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و كذا تماشيا مع الإصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني

**سابعاً: منهجية البحث :**

من اجل دراسة الإشكالية و مختلف عناصر الموضوع و تبيان تأثير تخفيض الدينار الجزائري على التجارة الخارجية . الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك لتحديد الإطار النظري و مختلف المفاهيم الأساسية حول تخفيض الدينار الجزائري و التجارة الخارجية الجزائرية بالإضافة إلى المنهج القياسي من خلال الدراسة القياسية و تطلب التحليل استخدام تقارير و إحصائيات صندوق النقد الدولي و تقارير بنك الجزائر وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بالاعتماد على برنامج Eviews8 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل مختلف المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية و تخفيض الدينار الجزائري و توضيح العلاقة بين تخفيض العملة و مدى تأثيرها على رصيد الميزان التجاري.

**ثامناً: صعوبات البحث :**

تكمن الصعوبات التي واجهت الدراسة أساساً في :

✓ ضيق الوقت ؛

✓ عدم تطابق المعطيات الإحصائية المحلية مع المعطيات المؤسسات الدولية؛

**تاسعاً : هيكل الدراسة**

سوف نبدأ هذا البحث بمقدمة عامة نوضح من خلالها أهمية الموضوع و الإشكالية المطروحة في هذا الإطار، ثم يليها مباشرة الفصل الأول و الذي يتضمن الأدبيات النظرية و كذا الدراسات السابقة حيث سنتطرق إلى المفاهيم النظرية لكل من سياسة تخفيض العملة وأسبابها وشروط نجاحها و التجارة الخارجية و الدراسات السابقة. و يليها الفصل الثاني و الذي سنتناول فيه الدراسة القياسية و التي تتضمن الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية و توصيف النموذج و الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج ومن ثم إسقاط الأساليب القياسية على الظاهرة المدروسة وعرض النتائج المتوصل إليها و مناقشتها و تحليلها إحصائياً و اقتصادياً و في الأخير خاتمة.

# الفصل الأول

---

الأدبيات النظرية

و التطبيقية لسياسة

تخفيض قيمة الدينار

الجزائري و أثره على التجارة

الخارجية

**تمهيد :**

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية التغيير في سعر الصرف لغرض تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، كما له دور مهم في استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التوازن الخارجي الذي ينعكس بدوره على معدل النمو الاقتصادي و الحد من اختلال توازنه ، حيث أن هذا التغيير في العملة الوطنية يكون بقرار تصدره السلطات النقدية بموافقة من المنظمات الدولية .

عرف الدينار الجزائري بعض التغيرات منذ 1973 عندما انهار النظام الدولي القائم على ثبات العملة المسعرة بالنسبة للدولار الأمريكي و الذهب و استبدال بنظام الدول حرية الاختيار لكل بلد الاختيار و لكل بلد عضو في صندوق النقد الدولي سياسة الصرف المناسبة له .

وسنحاول في هذا الفصل دراسة ما يلي:

**المبحث الأول:** مدخل لتخفيض قيمة الدينار الجزائري.

**المبحث الثاني:** مدخل للتجارة الخارجية.

**المبحث الثالث:** الأدبيات التطبيقية.

## المبحث الأول:مدخل لتخفيض قيمة الدينار الجزائري

تعتبر سياسة تخفيض العملة من أهم سياسات سعر الصرف يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب الأولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو و التي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى

### المطلب الأول : تخفيض العملة

#### الفرع الأول : تعريف العملة و آلياتها

أولاً: تعريف تخفيض العملة : و هي تلك التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية ( أو النقدية ) بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة و بتالي جميع العملات . بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية و يجب المراعاة في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة (Dépréciation) الذي يحدد نتيجة تفاعل قوي العرض والطلب و تخفيض قيمة العملة (Dévaluation) الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة و على رأسه تشجيع صادراتها والحد من وارداتها و بتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل و تحقيق مستوى الدخل الوطني الحقيقي<sup>1</sup>.

ويقصد بها كذلك ذلك الإجراء الرسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية و العودة به إلى مستوى التوازن الحقيقي مع باقي العملات قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تخفيض الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج<sup>2</sup>

و ترجع أسباب التخفيض إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا داخل الدولة المعنية بحيث أصبحت تجد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعر مرتفع حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق و سعر آخر منخفضا يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض و الطلب.

#### ثانيا:آليات تخفيض العملة :

إن تخفيض قيمة العملة هو اجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الاجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية فإذا كان لدينا 1 دولار = 10 دج وخفضا قيمة الدينار ب 20 بالمائة فسعر الصرف الجديد يكون 1 دولار = 12 دج كما أن هناك من يرى أن هذه السياسة تتيح فرصة للدول لزيادة صادراتها و انخفاض وارداتها وهو ما ينعكس على تحسين موقف الميزان التجاري حيث ينحصر التأثير الفوري للتخفيض في التغيير على

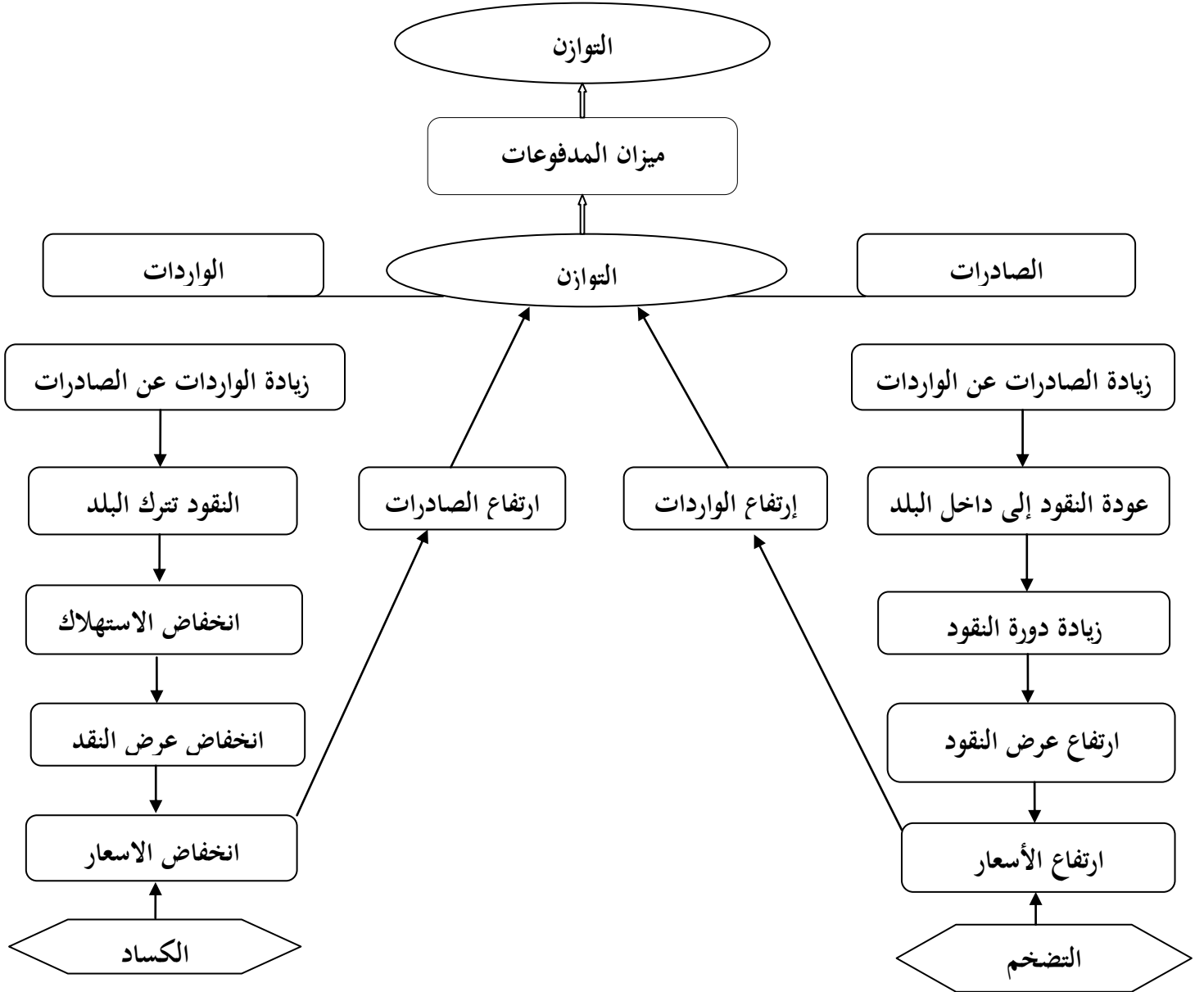
<sup>1</sup> بيري محمد امين ، سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة ( 1990-2003 ) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الشلف 2004-2005 ، ص 79.

<sup>2</sup> علاوي محمد الحسن و مبروشة كريم و بورحلي خالد ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014) ، العدد 01/2015، ص 177.



الأسعار النسبية فإذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها بنسبة 10 بالمئة فهذا يعني ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10 بالمئة من العملة المحلية، أي كمية الصادرات ستزداد نتيجة هذا التخفيض .  
الشكل الموالي سيوضح هذه العملية.

الشكل رقم 1-1 : آلية تخفيض قيمة العملة



المصدر : رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين الإشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 25.

يمكن اعتبار إجراء تخفيض قيمة العملة من أهم خصائص النظام النقدي الدولي الحالي حيث أنه وجد وإن وجد كان يحقق بعض المزايا للدول التي تجربته فإنه يلحق الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية<sup>1</sup> ، لذلك إن نجاحها يتوافق على توفر شروط معينة تتمثل في درجة مرونة الصادرات والواردات فإذا لم تؤد عملية التخفيض زيادة الطلب على الصادرات نتيجة لضعف مرونة الطلب عليها فإن عملية تخفيض قيمة العملة قد لا تأتي بالنتائج المرجوة بالإضافة إلى أنه إذا كانت مرونة الواردات ضعيفة فإن ارتفاع أسعارها قد لا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي تفشل عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وهذا يتوقف بشكل كبير على طبيعة السلع المصدرة والمستوردة<sup>2</sup>، ومن الواضح أنه عندما يكون الاستيراد أكثر تكلفة فإن تخفيض العملة سوف يكون عاملاً بتخفيض من الطلب المحلي أيضاً والمكون النهائي لسياسات ميزان المدفوعات يتطلب عملاً لتحسين تمويل عجز الحساب الجاري<sup>3</sup>

### الفرع الثاني : أسباب تخفيض العملة وشروط نجاحها

#### أولاً: أسباب تخفيض العملة

نظراً لأهمية تخفيض قيمة العملة في المعاملات الدولية و علاقتها الواضحة مع العديد من المعاملات الأخرى، فقد تطرقنا إلى أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة و تتمثل فيما يلي :

#### ● معالجة العجز في ميزان المدفوعات :

إن تخفيض قيمة العملة يشجع التصدير و يقيد الاستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و العمل بإبقائها في الوطن ، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة ، فإن تخفيض قيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب و بالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر الموطن ، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة ، و تصبح الاستيرادات أرخص من إنتاج السلع المحلية و تكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية و التي هي بأمر الحاجة لتطوير و تنويع هيكل سلعها ، حيث هذا العجز ينعكس على هيئة عجز في الميزان التجاري<sup>4</sup> .

#### ● ارتفاع دخول المنتجين المحليين :

<sup>1</sup> مروان عطوان ، أسعار الصرف العملات ( أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية) ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، مجهول السنة، ص 91.

<sup>2</sup> مروان عطوان ، مرجع سابق ، الجزائر ، ص 95.

<sup>3</sup> بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم ، فارس ارباب اسماعيل، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، دراسة أعدت كجزء لمشروع " اعداد رؤية لتنمية

و تطوير قطاع التمويل الاصغر في السودان، فيفري 2006، ص 07.

<sup>4</sup> Charalambos Dattichis , Exchange rate effects on trade in service journal of economic studies nol , 39 Iss 6 , 2011 P697.

يهدف التخفيض إلى زيادة دخول المنتخبين المحليين وتخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور اسعار منتجاتهم في الاسواق العالمية ،على اعتبار تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من اجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج<sup>1</sup>

• ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة:

اي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المحلية المختلفة مثل منطقة الدولار و منطقة الأورو..... الخ فالتغير الحاصل في قيمة العملة ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات و كمثال عن ذلك اثر انخفاض قيمة الدولار الامريكى على العديد من عملات الدول النامية بنفس انخفاض الدولار.

• تقليص الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي:

عن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازية نتيجة تكافؤ بين السعريين في السوقين الرسمي و الموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية و هذا ما يجد من المضاربة على العملات الاجنبية<sup>2</sup>

• معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل وبالتالي تقليص حجم البطالة<sup>3</sup>

• اتخاذ العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الاجنبية :

وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطوير مستوى أسعار المحلية للبلديين لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية كذلك فإن سعر الصرف عملة معينة إزاء عملة اخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الاسعار المحلية في كلا البلدين.

• تنشيط القطاعات التصديرية و بقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة :

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية و باقي القطاعات الاخرى التي تعتمد عليها الدولة ، وذلك كون السلع المصدرة او اي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى. فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بنية القطاعات السابقة سواء من الناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من يد العاملة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بالحرش عائشة ، سعر صرف الحقيقي التوازني ، دراسة حالة الدينار الجزائري ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2013-2014 ص 63.

<sup>2</sup> عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، الأردن، 1999 ص 151-152.

<sup>3</sup> بالحرش عائشة ، مرجع سابق ص 63.

<sup>4</sup> صبحي حسون الساعدي و اباد حماد عبد ، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 4 ، العدد 7 ، العراق، 2011 ، ص 91.

وما يمكن استخلاصه من أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات والسعي نحو تقليص العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ككل او احدى مكوناته.

### ثانيا: شروط نجاح سياسة تخفيض العملة

للتحقيق اهداف تخفيض قيمة العملة المحلية ، يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها :

- ✓ مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة و مرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة؛
- ✓ إلا تعتمد الدول الاخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها؛
- ✓ إلا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر؛
- ✓ استجابة السلع المصدرة لموصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمانة الضرورية للتصدير؛

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الاسعار المحلية لمستوى السلع و الخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الاجنبية ، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات، فإنخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الاجنبي مما يؤدي زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية مما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات و بالمقابل ارتفاع اسعار السلع الاجنبية مقومة بالعملة الوطنية في نفس الوقت مما سيؤدي إلى انخفاض الواردات<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة.

تعد سياسة تخفيض العملة من اخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة.

وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة " Dévaluation " و بين انخفاض قيمتها " Dépréciation " فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الاجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل و تعويم العملة.

اما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت<sup>2</sup>

و يمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية<sup>3</sup> :

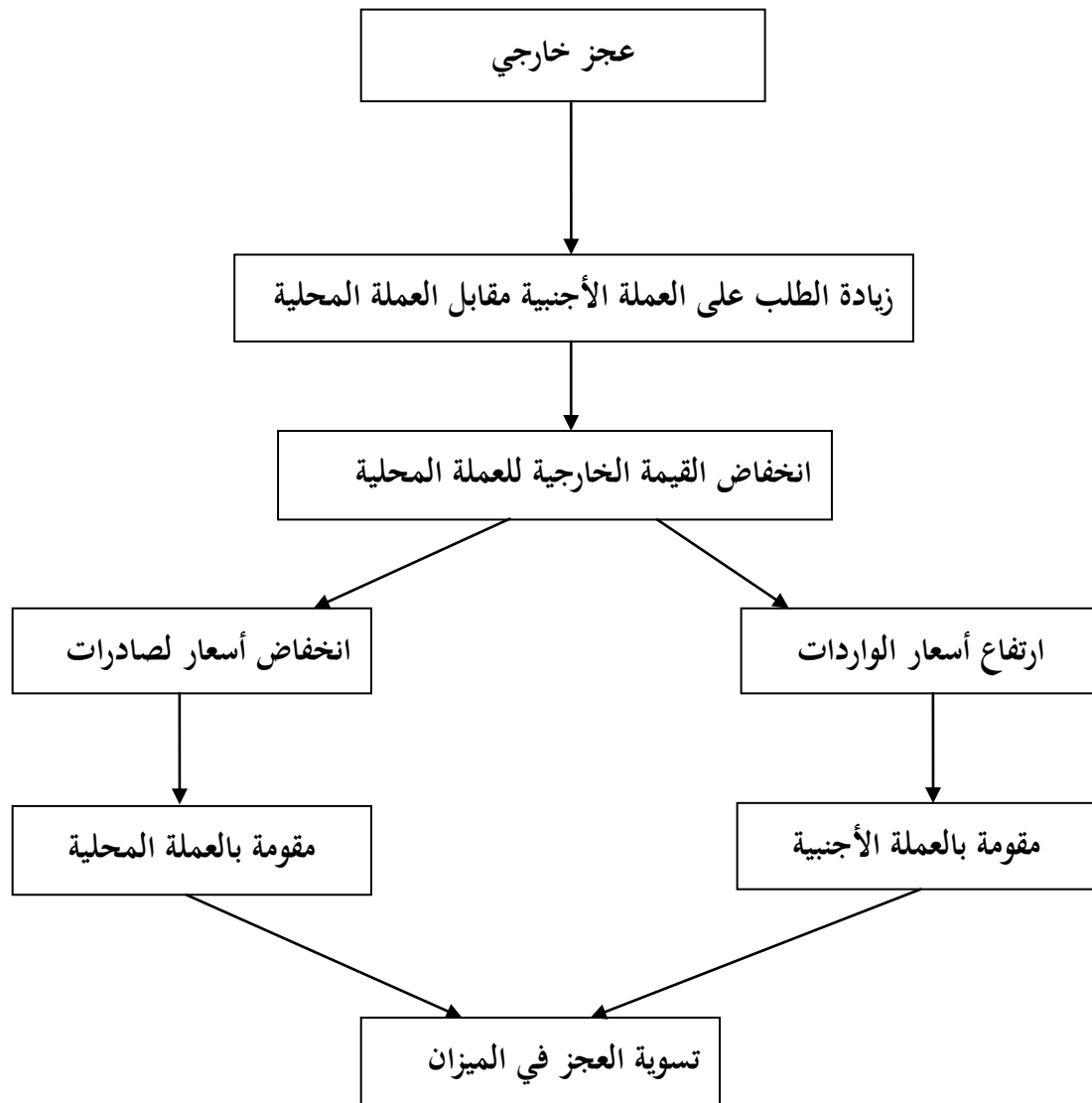
نسبة انخفاض العملة = ( السعر الجديد للعملة - السعر القديم للعملة ) / السعر القديم للعملة

<sup>1</sup> عبودة زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر مجلة بحوث عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 45، لبنان، 2009 ص 185.

<sup>2</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق ص 151.

<sup>3</sup> بالحرش عائشة، مرجع سابق ص 62.

الشكل 1-2 تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة المحلية



Source : Alain Samuelson ,Economie Internationale Contemporaine " aspects et monétaires" , Presses universitaires Grenoble, pris.1991. P 154.

الجدول رقم 1-1 : الفرق بين تخفيض قيمة العملة و انخفاض قيمتها

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إدارية و مقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة و يتم بقرار رسمي لتحقيق اهداف معينة.	هو عبارة عن حركة تلقائية و عفوية دون تدخل السلطات النقدية و انما يحدث نتيجة لتحركات العرض و الطلب على العملات الاجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية.	قد يحدث في اي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض العملات الاجنبية تضارب قوى السوق.
يحدث فقط في سوق الصرف الاجنبي.	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي كما يحدث في سوق السلع و الخدمات الداخلية.
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب ( انظمة الصرف الثابت و التعويم المدار)	يحدث في ضل اقتصاد حر ، ينتج لآلية العرض و الطلب العمل بكفاءة من اجل تحديد سعر الصرف الذي نجده في ظل اسعار الصرف القائمة.
يكون في حدود معينة	الانخفاض لا يكون في حدود معينة
يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة التعويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض و الطلب.	يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية اي زيادة المعروض عن المطلوب من العملات الاجنبية.
التعديل لسعر الصرف يكون وقي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض(ظاهرة مؤقتة)	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض و الطلب ( ظاهرة مستمرة)
التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الاجنبي	الانخفاض يعني الرفع او الارتفاع في سعر الصرف الاجنبي

المصدر : حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي،دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة،دفعة 2004/2005. ص 109.

## المطلب الثاني : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

لقد كان هدف الجزائر من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على الإصلاح الاقتصادي هو تحقيق توازن خارجي وذلك بإزالة التشوهات في الاسعار و تحسين الكفاءة و استخدام الموارد و الطاقات المتاحة، لرفع معدلات النمو والوصول لميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال اتباع جملة من الاجراءات ، مثل نهج تغير نضام الصرف لدينار الجزائري قبل هذا الإصلاح و ذلك من اجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير و بدائل الواردات لتحويل الانفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي و قد شكل الانزلاق التدريجي الخطوة الاولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة التخفيضات وصولا للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للالتزامات الخارجية، مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري و الانفتاح على العالم الخارجي.

## الفرع الأول : تطور انظمة تسعير الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1986-2016.

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نضام لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا و وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن.

### أولا : التسيير الحركي للتسعير (نضام الصرف الثابت المرتبط بسلة العملات)

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادها سنة 1986 ، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد و يعود السبب إلى تزاوج أزميتين ذات منشأ خارجي و المتمثلة في التدهور الرهيب و المتواصل لأسعار المحروقات و التي تعتبر مصدر العملات الصعبة و هذا بالإضافة إلى تدبدب قيمة الدولار الأمريكي في اسواق الصرف العالمية، علما ان تقوم الصادرات و الواردات بدلالة الدولار الأمريكي.

أدى هذا الوضع بالسلطات الجزائرية إلى التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية عميقة تمس كافة مجالات الاقتصاد الوطني بما فيها المجال النقدي و المالي ، و مع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية و المالية الكلية، إما على المستوى الداخلي او الخارجي من اجل بلوغ الهدف ( القضاء على الاختلالات)<sup>1</sup>

لجأت السلطة النقدية بديية سنة 1987 إلى تعديل سعر الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملة الصعبة و حجم الطلب على السلع و الخدمات الأجنبية ففي هذه المرحلة أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات منها ما يلي<sup>2</sup> :

- ✓ إلغاء إعانات الاستهلاك و إتباع سياسة نقدية محكمة؛
- ✓ الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة و حثها على رفع رأسمائها من الموارد لدى البنك؛
- ✓ تقليص النفقات العامة؛

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي- برعاية صندوق النقد الدولي- دار بلقيس، الجزائر، 2011 ص 238.

<sup>2</sup> مصطفى بن شلاط ، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، دفعة 2005/2006، ص 74.

- ✓ قانون النقد و القرض 1990؛
  - ✓ إعادة النظر في تسيير القطاع الفلاحي؛
  - ✓ إصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل افضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات؛
  - ✓ البدء في تحرير معظم الأسعار؛
  - ✓ قانون استقلالية المؤسسات 1986 و الهدف منه ترقية القطاع الخاص من جهة و إدخال الإصلاحات على المؤسسات العمومية؛
  - ✓ تسوية سعر الصرف حيث يعتبر سعر الصرف من اهم المعايير الاساسية لإصلاح التجارة الخارجية حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية و الغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من اجل الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص و من اهم الاجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي<sup>1</sup> :
    - الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة و المدفوعات الخارجية؛
    - الإجراءات الخاصة بنظام الصرف و ذلك بإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية و تخفيض قيمة الدينار الجزائري؛
- حيث تمت عملية تعديل سعر الصرف الدينار و ذلك بإتباع الإجراءات المرحلية التالية :
- 1. الانزلاق التدريجي :** هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية و مراقبته ، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991 و يعود سبب اللجوء إلى عملية الانزلاق إلى<sup>2</sup> :
- ✓ ضعف إحتياجات الصرف المتاحة؛
  - ✓ زيادة ثقل خدمة الدين؛

<sup>1</sup> مصطفى بن شلاط ، مرجع سابق ص 75.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ، نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي- برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 239.



و يمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 1- 02 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة الممتدة (1987-1991)

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4.824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.936	نهاية 1987
-	8.032	نهاية 1989
تسريع الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الاصلاحات	12.1191	نهاية 1990
تسريع الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الاصلاحات	15.8889	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره و امكانية تحرير التجارة الخارجية	16.5949	نهاية 1991
استقراره عند هذا مستوى لمدة ستة اشهر	17.7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي و استمرار الوضع إلى غاية 1994.	22.5	نهاية 1991

المصدر: عبد المجيد قدي، و نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي-برعاية صندوق النقد الدولي مرجع سابق ص 239.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990 و هي المرحلة التي طبعها إصلاحات اقتصادية مكثفة و سريعة، و الهدف من وراء ذلك هو بلوغ مستوى مقبول يمكن الدينار من استقراره<sup>1</sup>

في نهاية 1991، قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد و القرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار و ذلك بموجب الاتفاق الثاني ( ستاند باي) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والهدف من عملية التخفيض هو ما يلي :

- ✓ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- ✓ جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- ✓ العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
- ✓ رفع الدعم عن المنتجات المحلية و ترك أسعارها؛
- ✓ الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني؛

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي- برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 239.

أدى الانزلاق و التخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي و لأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات و ايضا لمستهلكين قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعمليات الرسمية و ذلك بتثبيت سعر صرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 ب 23 دينار/دينار تقريبا ومعادلته في السوق الموازي للعمليات سنة 1993<sup>1</sup>

1- **نظام جلسات التثبيت** تعتبر مرحلة جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في نهاية إلى وضع سوق الصرف ما بين البنوك ذلك أن العملات غير قابلة للتحويل لا يمكن أن تكون موضوع سوق حقيقية وأسعارها تتحدد من طرف البنك المركزي.

و تهدف إلى تحديد سعر صرف التوازي عن طريق المناقصة بموجب التعلية رقم 61-94 الصادرة في 28 سبتمبر 1994.<sup>2</sup>

2- **سوق الصرف البيئية** : عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلى و تغير تدريجي وفقا قواعد العرض و الطلب بداية من أواخر سنة 1994 ، و إصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر مند 1974.<sup>3</sup>

و تنقسم هذه السوق إلى سوقين و هما<sup>4</sup> :

أ- **سوق الصرف الفوري** : حيث تتم فيه عمليات البيع و الشراء خلال يومي عمل ابتداء من تاريخ عقد الصفقة و تتم هذه المبادلات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية او على شكل تحويلات بنكية.

ب- **سوق الصرف الاجل** : تتم فيه عمليات البيع و اشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في اجل مستقبلي يكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة و يسمى تاريخ الاستحقاق.

**ثانيا : التطور الحديث لتسعير الدينار**

إن تطور حالة ميزان المدفوعات بين سنتي 1999 و 2001 مكن من تراكم احتياطات الصرف في حدود 17.96 مليار دولار بعد أن كان يقدر ب 11.9 مليار دولار ، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى الصرف البيئي و كذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى اهم الشركاء التجاريين للجزائر<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ايت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر العدد 9، 2011، ص 66.

<sup>2</sup> مينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في الدول المغرب العربي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2010-2011 ، ص 139.

<sup>3</sup> بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول : أبعاد جيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر ، 04/05/2006، ص 07.

<sup>4</sup> بن زاوي عبد الرزاق، مرجع سابق ص 146.

<sup>5</sup> عبد المجيد قادي و نعمان سعدي ، مرجع سابق ، مرجع سابق ، ص 244.

ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو من خلال الجدول والشكل كما يلي:  
الجدول رقم 1-3 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو للفترة 2000-2016

نسبة الصرف المتوسطي دج/يورو	نسبة الصرف المتوسطي دج/دولار	السنة
-	75.26	2000
69.20	77.22	2001
75.35	79.68	2002
87.46	77.39	2003
89.64	72.06	2004
91.32	73.28	2005
91.24	72.65	2006
95.00	69.29	2007
94.85	64.58	2008
101.29	72.65	2009
103.49	74.39	2010
102.21	72.94	2011
102.16	77.54	2012
105.43	79.37	2013
106.91	80.58	2014
111.44	100.69	2015
121.18	109.44	2016

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر

## الفرع الثاني : أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بحوالي 98 % ونتيجة لانخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات من المحروقات و هو ما أثر على الميزان التجاري للدولة ، مما أجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة اصلاحات اقتصادية و قد أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري و قد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض ، ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار ما يلي :

### أولا : تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية

حيث نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ما ينتج عن ذلك المضاربة ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني ، والذي يعهد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة<sup>1</sup> ومن بين ابرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعا بيع و شراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.

### ثانيا : عجز ميزان المدفوعات

من بين اسباب انخفاض أيضا العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات خاصة بعد ازمة انخفاض أسعار البترول و أيضا بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.

### ثالثا : ارتفاع قيمة الديون الخارجية

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية و خدمتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كإحتياط لتدعيم الدينار الجزائري .

## الفرع الثالث : أهداف سياسة تخفيض الدينار الجزائري.

تطورت الاهداف المتوخاة من سياسة تخفيض العملة مع تطور السياسة نفسها ، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج و زيادة مقبوضاتها للخارج ، و يكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف<sup>2</sup>:

✓ علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات و هو محور سياسة التخفيض ، و ذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين مستوى العام للأسعار منتجاتها عن الاسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية ، و تكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بنسبة للأجانب ، و تقليص الواردات لارتفاع أسعار أجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.

<sup>1</sup> بربري محمد لمن، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. 2010-2011، جامعة الجزائر، ص 136-138.

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سابق ، ص ص111-112.

- ✓ الحصول على النقد الأجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والنتائج المحلي؛
- ✓ زيادة القدرة الانتاجية في استخدام الموارد العاطلة ، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو انتاج سلع التصدير بتحويل موارد الانتاج من السلع البديلة والسلع غير قابلة لتبادل إلى القاع التصديري والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة راس مال من التدفقات المالية الاجنبية او نتيجة دخول الادخار الوطني مترتب عن التخفيض ، و تكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني؛
- ✓ زيادة القدرة التنافسية لسلع الوطنية في الاسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها و بالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير و تشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المحفض؛
- ✓ و أخيرا يمكن تخفيض العملة باستمرار حتى تعيد التوازن المالي الخارجي للبلد دون رؤية خطر انهيار الاقتصاد الوطني؛

## المبحث الثاني : مدخل للتجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي الدولة حيث يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم ، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات التصدير و الاستيراد فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية .

## المطلب الأول : التجارة الخارجية .

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى عدة تعريفات للتجارة الخارجية و أهميتها بالنسبة لاقتصاد أي دولة.

### الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية و أهميتها

#### أولاً : تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي :

✓ تعرف لتجارة الخارجية بأنها فرع من فروع الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية<sup>1</sup>

و يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين :

#### المعنى الضيق ويشمل :

✓ الصادرات والواردات المنظورة (السلع).

✓ الصادرات والواردات غير منظورة ( الخدمات )

#### المعنى الواسع ويشمل :

✓ الصادرات والواردات المنظورة.

✓ الصادرات والواردات الغير منظورة.

✓ الحركة الدولية لرؤوس الاموال.

✓ الهجرة الدولية للإفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع

مصطلح " التجارة الدولية"<sup>2</sup>

تعرف بأنها " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع ، و الأفراد ، و رؤوس الأموال

تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة ، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات

سياسية مختلفة"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> موسى سعيد و اخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2001 ، ص 13.

<sup>2</sup> يونس محمود ، اساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاردن ، 1993 ، ص 13.

<sup>3</sup> جمال جوديان الجميل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص 11.

✓ تعرف كذلك بأنها " هي وسيلة تسمح لدول ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، و في نفس الوقت الحصول على المنتجات و الخدمات التي تحتاج إليها ، و التي لا تستطيع إنتاجها محليا او تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها من دولة او مجموعة دول أخرى و هذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها و خدماتها."<sup>1</sup>

✓ كما تعرف بأنها " احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ، ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الاموال بين الدول المختلفة."<sup>2</sup>

✓ و تعرف أيضا بأنها " عبارة عن حركة مجموع السلع و الخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا."<sup>3</sup>

### ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيا ، أن تزايد و نشأة التجارة الخارجية ز ازدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص و تقسيم العمل و ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا ، و التوسع في الاكتشافات الجغرافية و تزايد طرق المواصلات و تقدم و تطور وسائل الاتصال ، و مع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور و تزايد أهمية التجارة الخارجية و تضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة أخرى و بالإضافة إلى ذلك و في ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية :<sup>4</sup>

✓ يشير الكثير المحللين أنه لولا و جود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في أثارها و لما تضاعف في حجم السكان و ذلك لأن دول غرب أوربا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية و المواد الخام و غيرها التي كانت لا بد أن تستوردها من باقي دول العالم؛

✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية و تنافسية و بالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية؛

✓ تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه ؛

✓ القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية ؛

<sup>1</sup> رشيد شيلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم والتجارة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، ص 18.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2009 ، ص 08.

<sup>3</sup> محمد بن إبراهيم التويجري ، التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة ، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ، تونس ، 2007 ، ص 49.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2001، ص 375-376.

- ✓ القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادرفنية ماهرة ، فن الأيدي العاملة و قد تكون غير متوفرة بالبلد .
- ✓ القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات و خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات و السلع الاستثمارية لا ينتجها الاقتصاد المحلي .
- ✓ القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا .
- ✓ إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية ، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال و الخبرة و التقدم الفني من الخارج و تلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول و من ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية) و بالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها .
- ✓ إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها و تصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال) ، على أن تكون تلك السلع و غيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا .
- ✓ إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع و الخدمات و بتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية و هو يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية<sup>1</sup> .
- لقد تطرقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من العناصر و المتمثلة في مجموعة من التعارف للتجارة الخارجية و أهميتها بالنسبة لاقتصاد أي دولة .

#### الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة ، و في كلتا الحالتين تخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر ، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولا و مربحا ، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأراضي و عددا قليلا من السكان نسبيا ، و يعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الانتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا و تمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرا من العمال الماهرين و رأس المال ، و مثل هذا المزيج يحقق إنتاجا صناعيا أفضل ، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار و يبيع اللحوم و في المقابل تخصص الثانية في المنتجات الصناعية و يبيعها إلى الدولة الأخرى.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، المرجع السابق ، ص 37.



يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ، و تحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة و منه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية<sup>1</sup>

- ✓ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي ؛
- ✓ وجود فائض في الإنتاج؛
- ✓ الحصول على الأرباح؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة؛
- ✓ **التخصيص الدولي** : إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين الدول.
- ✓ **تفاوت التكاليف و الاسعار لعوامل الإنتاج و الاسعار المحلية** : إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها و بالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة اخرى تنتج بكميات ليست وفيرة ، و بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الاولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- ✓ **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى** : يتباين الأسلوب الإنتاجي و المعرفة الفنية بين الدول تبانيا كبيرا ، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد ، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا اساسا في انتاجها ، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط و المعادن و القطن.
- ✓ **اختلاف ظروف الإنتاج** : فبعض المناطق تصلح لزراعة البن و الشاي مثلا ، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، و تستورد المنتجات الاخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج.
- ✓ **اختلاف الميول و الأذواق** : فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفر البديل المحلي منها، و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر 1996 ، ص 16.

### الفرع الثالث : أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد

تؤثر التجارة الخارجية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه ، ويظهر هذا بوضوح من خلال اثارها على المتغيرات او المؤشرات الكبر للاقتصاد ، الذي تتمثل فيما يلي :

**أولاً: التجارة الخارجية كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية :** ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بمخطط التنمية في الدول النامية باعتبار الصادرات عامل إضافة ، كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، و الواقع أن المقدرة على الاستيراد تعتمد على مقدرة الدولة في التصدير ومعدل نمو و تنوع الصادرات، ومن ثم فإن الدول النامية تستطيع أن تستورد الآلات و المعدات اللازمة لبناء اساس صناعي متين من حصيلة الصادرات النفطية و تطوير الصناعات التصديرية.

تلعب الصادرات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي . فمن ناحية تساهم زيادة الصادرات في نمو الدخل الوطني من خلال استغلال الموارد المعطلة و علاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في مرحلة التنمية الاقتصادية. كما تساهم الواردات كذاك في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد من مواجهة أعباء التنمية وتوفير الآلات و الخبرات اللازمة وكذلك السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج و تنويعه<sup>1</sup>

لقد أورد روبنسون في هذا الإطار ملاحظة جيدة مفادها أن التجارة تعتبر اداة أو وسيلة نمو. و مع أن هذه الملاحظة قد أبدت في سياق التطورات خلال القرن التاسع عشر، فإن عدد من الاقتصاديين قد ذهبوا إلى أنها تنطبق أيضا في القرن العشرين فعلى سبيل المثال يذكر هابرلر: " إن استنتاجي العام هو أن التجارة الدولية كان لها إسهام بالغ في تنمية الدول قليلة النمو في القرنين التاسع عشر و العشرين، ويمكن أن نتوقع منها إسهاما كبيرا في المستقبل إذا أتيح لها أن تعمل بصورة حرة"<sup>2</sup>

ويبين هابرلر منافع التجارة الدولية ليؤكد دورها في تنمية الدول القليلة النمو حيث يرى أن التجارة الخارجية<sup>3</sup>

✓ توفر الوسائل المادية (سلع رأس المال ، الآلات و الأجهزة المواد الخام ، المواد شبه نهائية) اللازمة للتنمية الاقتصادية.

✓ تعمل على نشر المعرفة التكنولوجية نقل الأفكار الخبرات والمهارات، القدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.

**ثانيا: التجارة الخارجية و الدخل الوطني :** تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الدخل الوطني وفي مستواه، فالظاهر أن الصادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاج وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالأستهلاك، حيث كلاهما يجر طلبا على السلع أما

<sup>1</sup> بلقاسم زايري ، اقتصاديات التجارة الدولية ، دار الاديب للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2006، ص 36.

<sup>2</sup> بلقاسم زايري ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 30.

<sup>3</sup> بلقاسم زايري ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 31.

الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر ، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع و التي تدخل في البنية التحتية للاقتصاد ومن هنا يعتبر الاستيراد كالأدخار فهو إبعاد لجزء من الدخول عن التداول، وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل الوطني كما يلي :

**الدخل الوطني = الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي+الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات.**

وتمثل الزيادة في الدخل عن طريق الآلية التي تسمى بـ " مضاعف التجارة الخارجية"، حيث توضح كل زيادة صافية في الدخل الوطني وكل نقص صافي فيه، وبالتالي فالمضاعف هو عبارة عن عدد مرات التي يجب أن تضاعف فيها مقدار الحقنة الاصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل، وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الادخار وزيادة ثالثة في الاستيراد<sup>1</sup>

**ثالثا:التجارة الخارجية و توزيع الدخل :** لا تقتصر التجارة الخارجية على تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة فحسب بل أنها أيضا أسلوب لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، فالتجارة الخارجية لا تعمل بالضرورة من أجل المساواة بين جميع الدول ويرجع ذلك التباين في المستويات التنموية الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة، و عليه فإن الميزات النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

ولا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة لعدم حصولها على المزايا التي تختص بها الدول الأخرى لأنها تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الاستيراد<sup>2</sup>

**المطلب الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية.**

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في أنه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع (FMI) ولجوءها إلى المؤسسات الدولية القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحويرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش و أسامة محمد الغولي، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 108.

<sup>2</sup> محمد ناشد ، التجارة الخارجية و الداخلية : ماهية و تخطيط ، دمشق ، 1997 ، ص 13.

الفرع الأول : نظرة تاريخية عن التجارة الخارجية في الجزائر.

أ -وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988) كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين ( 1963-1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي

كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA).

ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع ، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة ( 1971-1989)،

فكانت البلدية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولاً إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية<sup>1</sup>.

ب -التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989-1993) لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ (1,3- %) ، أما عجز الميزانية فقد بلغ % 1,7 من PIB، كما سجل الميزان التجاري عجزاً قدره 1825 مليار دج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120 % وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60 % كحد أقصى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فيصل بملولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشركة الاورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث عدد 2012/11 ، جامعة سعد دحلب، البلدة - الجزائر ، ص 112.

<sup>2</sup> مجلة الباحث، مرجع سابق،ص112.

**ت -التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة ( 1994-1998 ) :**

تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، لتضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء آل القيود المتعلقة بالاستيراد في 1994 وذلك على مراحل ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة و كذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60 % إلى 50% سنة 1996، و في أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45 % ، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية<sup>1</sup>.

**ث -التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال الفترة (1998-2009) المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية**

خلال الفترة (1998-2009) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيذا موجبا على طول هذه الفترة، غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك أنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كلية على قطاع النفط.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني : تطور الاقتصاد الوطني الجزائري.**

يعتبر الاقتصاد الوطني من بين أهم القطاعات الحساسة في الدولة، حيث مر بعدة مراحل تماشيا مع المستجدات الاقتصادية مرورا باقتصاد السوق إلى الوقت الراهن، حيث نجد أن التجارة الخارجية كان لها دور فعال في مختلف العمليات التجارية على المستوى الدولي مرورا بتطوير صادرات و الواردات وتبيان تحركات مختلف البضائع والسلع و العمليات المصاحبة لها.

**أولاً:** عرف الاقتصاد الوطني الجزائري تحولات جوهرية حيث عرفت مرحلة اقتصاد السوق عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي للتعديل الهيكلي، وبدأت الإصلاحات في سنة 1988، كدفعة أولى منها استقلالية المؤسسات وتحقيق اللامركزية مما شكل تراجعا عن الخيار الاشتراكي، وبدأ الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية.

**ثانياً:** بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أبريل 1991، بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية في مقابل القروض الممنوحة وبالفعل قد شهدت تلك الفترة إصدار نصوص جديدة تسمح بتكييف المنظومة القانونية مع التحولات الاقتصادية الجديدة مثل المرسوم التشريعي

<sup>1</sup> مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 113.

<sup>2</sup> مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 113.

12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات والمرسوم التشريعي 08/93 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وإدخال أدوات جديدة في التجار.

ثالثا: تمثلت الاختلالات المالية الداخلية والخارجية في الفترة 1992 1993 في أربع صور رئيسية<sup>1</sup> الإختلالات المالية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم، العسر المالي.

رابعا: تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم إلى حوالي 25% بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير وانخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وأصبحت لا تغطي أكثر من شهري استيراد ولذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعهما حيز التنفيذ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الأول قصير المدى(1994-1995) والثاني متوسط المدى (1995-1998) حققا نتائج جد إيجابية على الصعيد الاقتصادي ومؤملة على الصعيد الاجتماعي.

<sup>1</sup> رمضان بنناس، الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري(1988-2009)، مذكرة ماستر مالية وبنوك، غير منشورة، جامعة زيان - عاشور الجلفة، دفعة 2011، ص 98-97.

الفرع الثالث : تشخيص و تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

إن تشخيص وتحليل واقع التجارة الخارجية يعتمد أساسا على :

أولا : تصنيف الصادرات الفترة: (2000-2016)

الجدول رقم (1-4) : تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2016) الوحدة : دولار أمريكي مليون

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	9,190.73	10,648.21	12,807.34	14,358.72	19,222.72	21,317.19

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	22,486.92	29,731.83	40,360.90	36,425.64	38,491.71	44,542.79

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	50,199.09	53,177.88	56,364.50	47,638.08	48,112.91

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

ثانيا : تصنيف الواردات خلال الفترة: (2016-2000)

الجدول رقم (1-5) : تطور الواردات خلال الفترة (2016-2000) الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات	22,760.42	21,907.83	21,075.71	27,245.16	34,888.05	48,164.73

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	59,501.77	62,015.68	83,393.92	47,125.36	58,605.65	72,477.21

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	71,992.79	65,127.50	60,770.38	36,424.01	29,906.57

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

ثالثا : المبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية

الجدول ( 1-6): المبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية(2016-2014):

المناطق الاقتصادية	الواردات بمليون دولار امريكي		التطور %	الصادرات بمليون دولار امريكي	
	السنة			السنة	
	2016	2014		2016	2015
دول الاتحاد الاوربي	17922	25485	12.97-	22976	16739
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	6295	7363	14.50-	5288	6251
الدول الاوربية الاخرى	909	1225	25.80-	37	80
دول أمريكا الجنوبية	2857	2822	1.24	1683	1678
آسيا	11618	11850	1.96-	2409	2331
اوقيانوسيا	-	-	-	71	-
الدول العربية	1934	1918	0.83	572	385
الدول المغاربية	697	680	2.50	1550	1368
الدول الافريقية	238	359	33.70-	82	51
المجموع	46727	51702	9.62-	34668	28883

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS



رابعاً : أهم الشركاء التجاريين بالنسبة لصادرات

- الجدول ( 1-7): أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للصادرات لسنة 2015:

الوحدة : مليون دولار أمريكي

بلد التصدير	الحجم	الهيكل %
اسبانيا	6565	17.37
ايطاليا	8369	22.15
فرنسا	4921	13.02
بريطانيا العظمى	2883	7.63
هولندا	2281	6.04
تركيا	2071	5.48
امريكا	1977	5.23
البرازيل	1393	3.69
بلجيكا	1282	3.39
الصين	2179	5.77
البرتغال	1009	2.67
تونس	856	2.27
كندا	748	1.98
كوريا	671	1.78
المغرب	667	1.77
اليابان	602	1.59
المجموع الفرعي	34093	90.220
المجموع	37787	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

بالنسبة لعدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو (06) و هم : إسبانيا (6.56 مليار دولار أمريكي) و ايطاليا ( 8.36 مليار دولار أمريكي) و فرنسا(4.92 مليار دولار أمريكي) و بريطانيا العظمى(2.88 مليار دولار أمريكي) و هولندا(2.28 مليار دولار أمريكي) و تركيا(2.07 مليار دولار أمريكي)

خامسا : أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للواردات :

- الجدول ( 1-8): أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للواردات لسنة 2016:

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الهيكل %	الحجم	بلد الاستيراد
17.97	8396	الصين
10.15	4744	فرنسا
9.93	4642	إيطاليا
7.69	3595	اسبانيا
6.44	3009	المانيا
5.01	2342	الولايات المتحدة الامريكية
4.14	1933	تركيا
2.86	1335	الأرجنتين
2.59	1209	البرازيل
2.21	1033	جمهورية كوريا
1.97	920	الهند
1.64	765	بريطانيا العظمى
1.49	694	هولندا
1.38	646	المملكة العربية السعودية
1.31	612	البرتغال
76.78	35875	المجموع الفرعي
100	46727	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016، يبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية تبقى دائما مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين، بالنسبة للممولين الرئيسيين ، احتلت الصين المركز الأول بـ 17.97% و تليها فرنسا بـ 10.15% و إيطاليا بـ 9.93% من إجمالي الواردات، فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016، تبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين.

في الواقع، تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل ب 94، 60 % من وارداتنا و 79.59 % من صادراتنا.

### المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية

سوف نقوم في هذا المبحث بعرض الدراسات السابقة للموضوع التي تتوافق مع موضوع الدراسة و مناقشتها و توضيح ما يميز الدراسة الحالية عنها من خلال أوجه التشابه و الاختلاف.

#### المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

#### 1- دراسة سلامة نجاح بعنوان تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1990-2012<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري قبل و بعد فترة التخفيضات و التي جاءت في اطار تطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي للاقتصاد المدعوم من المؤسسات الدولية وكان تخفيض قيمة العملة المحلية احد أهم العناصر الأساسية لهذا البرامج وهدفه تحسين وضعية الميزان التجاري وبتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات لذلك قامت الباحثة بطرح الاشكالية الرئيسية التالية: ما هو تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري و ما واقع ذلك على الاقتصاد الجزائري ؟

تناولت الباحثة في بحثها دراسة و تحليل تأثير و تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2012 و تمت الدراسة بالاعتماد على تقارير السنوية التي يصدرها بنك الجزائر و المديرية العامة للجمارك و كذا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و الديوان الوطني للإحصاء استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي الذي يسرد اهم تطورات انظمة الصرف و سياساتها وكذا المنهج القياسي الكمي الذي يقوم بتحليل العلاقة بين تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر وذلك باستخدام برنامج 4 EVIEWS ،

توصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات اذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة و بأتباع هذه السياسة أصبح الدينار الجزائري يصنف في قائمة اسوء العملات أما فيما يخص الواردات فلم تؤثر عملية التخفيض عليها و الملاحظ أن قيمة الواردات في تزايد وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية كما أن سياسة التخفيض أدت أيضا إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية و التي مازال تأثيرها على الاقتصاد الوطني مستمر.

<sup>1</sup> سلامة نجاح ، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1990-2012 ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، دفعة 2012-2013.

## 2- دراسة مفهوم بلقاسم: اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات .دراسة قياسية الحالة الجزائر 1970-2009.<sup>1</sup>

حاول الباحث من خلال بحثه دراسة إشكالية ما مدى تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ؟

او بعبارة أخرى كيف يتأثر ميزان المدفوعات بعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية و كيف تساهم هذه الأخيرة في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، استعمل الباحث المنهج الوصفي من خلال عرض مفاهيم سعر الصرف و ميزان المدفوعات وكذا مفهوم تخفيض العملة .اما المنهج التحليلي فظهر من خلال كيفية تحديد سعر الصرف و النظريات المفسرة له و كذا توضيح العلاقة بين تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف) و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات . كما استعمل المنهج القياسي من اجل اختبار اثر تخفيض الدينار على ميزان المدفوعات، توصل الباحث إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف و التضخم و عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف و تطور الميزان التجاري الجزائري كون الجزائر تعتمد أساسا على صادرات المحروقات كما توصل الباحث إلى عدم وجود تأثير لسعر الصرف على نمو الاقتصادي لأن هذا الأخير ارتفاعه مرتبط بارتفاع الطلب على المحروقات

## 3- دراسة عبد الجليل هجيرة: بعنوان اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر.<sup>2</sup>

حاولت الباحثة من خلال بحثها دراسة إشكالية اثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الايرو) و بالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر ، حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني . حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري . أما بالنسبة للإطار، الزماني استدعت الدراسة الأخذ بوضعية الميزان التجاري خلال نفس الفترات التي عرف فيها سعر الصرف الدينار تحولات بالنسبة لكل من الدولار و الاورو معا فبداية فترة الدراسة كانت مع بداية ظهور العملة الأوروبية الموحدة .

توصلت الباحثة إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف الاورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري ، كما توصلت الباحثة إلى أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو بشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة و أنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

<sup>1</sup> مفهوم بلقاسم ، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009 ، مذكرة ماجستير جامعة وهران 2012-2013.

<sup>2</sup> عبد الجليل هجيرة ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011-2012

#### 4- دراسة دوحة سلمى بعنوان : اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر<sup>1</sup>

درست الباحثة إشكالية ما هو اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و ما هي سبل علاجها في الجزائر ؟ اعتمدت الباحثة في بحثها على المنهج التحليلي لدراسة و تحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي باستخدام تقارير و إحصائيات صندوق النقد الدولي و تقارير بنك الجزائر بالاعتماد على برنامج Eviews 8 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري . اما الاطار الزماني فقد حددت الفترة 1990-2013 ، وتم الاعتماد على هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذلك تتماشى مع الاصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني، توصلت الباحثة إلى عدة نتائج اهمها :

إن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية و إلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات و تشجيع الصادرات من غير المحروقات و ادماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي كما بينت الدراسة أن سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري و التوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس على المدى القصير لتغيرات اسعار الصرف حيث اثبتت نتائج الدراسات التطبيقية أن التقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و أسعار البترول تأثير واضح على تحسين وضعية الميزان التجاري و أن الفائض المشهود في العقود الماضية سببه تحسن اسعار البترول وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري و يمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع اسعار المحروقات.

#### 5- دراسة بورحلي خالد وآخرون بعنوان فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014<sup>2</sup>

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى إبراز اثر سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية كأحد أدوات سياسات سعر الصرف في الدول النامية على الميزان التجاري ، معتمدين على اشكالية مفادها ما مدى تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري في الجزائر ؟ كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري والمنهج القياسي في الدراسة التطبيقية .

<sup>1</sup> دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015

<sup>2</sup> بورحلي خالد و آخرون ، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 2015/01

## 6- دراسة حنان لعروف: سياسة الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر<sup>1</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات اسعار الصرف و التوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري، و إلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد يسير في طريق النمو و منفتح على العالم الخارجي كالجزائر .  
و استخدمت المنهج الاستقرائي من خلال استقراء لمجموع من الدراسات المتعلقة بالموضوع . و استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على جملة من الاحصائيات و بيانات و استخدمت المنهج الاحصائي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

وقد توصلت إلى أن سياسة سعر الصرف لم يكن الغرض القضاء على اختلال التوازن الخارجي و إنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي و مواكبة تطوراتها ، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة الصرف.

## 7- دراسة Marilyne Huchet-Bourdon jane korinek ، بعنوان تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية<sup>2</sup>

منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي 2011 ، تبحث هذه الدراسة في تأثير اسعار الصرف و تقلباتها على التدفقات التجارية في الصين و منظمة اليورو و الولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة و التصنيع و التعدين .  
توصلت هذه الدراسة إلى أن التقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية و التعدين و الزراعة و لكن تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية.

## 8- Alhayky ali et hmed abdulhusain et marasingha

Appuhamilage et kanchana Senanayake دراسة بعنوان تأثير سعر الصرف على التجارة في كل من سيريلانكا و الصين (1993-2007) مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية ، المجلد 2010<sup>3</sup>

الغرض من هذه الدراسة القيام بدراسة تجريبية لآثار تحركات اسعار الصرف على الاداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سيريلانكا و الصين خلال الفترة (1993-2007)، حيث قامت هذه الدراسة بالتحقق من شرط قيام التجارة بين كل من سيريلانكا و الصين من خلال خطوتين، الاولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الاجمالية و الواردات بين سيريلانكا و الصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي والتغير في الدخل، أما الثانية من خلال بناء نموذج الانحدار باستخدام الصادرات والواردات القطاعية بين سيريلانكا و الصين، و توصلت هذه الدراسة إلى تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تلعب

<sup>1</sup> حنان لعروف : سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة 2004-2005

<sup>2</sup> دوحة سلمى ، مرجع سابق.

<sup>3</sup> دوحة سلمى ، نفس المرجع.

دورا نشطا في التجارة، في حين أن التغييرات في نمو الدخل لها تأثير اقل في تحديد اجمالي الصادرات و الواردات بين البلدين، و يظهر تحليل البيانات أن التغييرات في سعر الصرف و الدخل لهما دورا رئيسيا في تحديد من خلال الصادرات القطاعية و الواردات بين سيريلانكا و الصين، كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن تحركات سعر الصرف بين هدين البلدين لا يكون لها اثار كبيرة على التجارة الاجمالية فضلا عن التجارة القطاعية بين سيريلانكا و الصين.

## 9- **Muhammad Aftab Zaheer abbas Farrukh Nawaz kayani.**

دراسة بعنوان تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان ، مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية (2003-2010) ، المجلد 5، 2012<sup>1</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر تقلبات سعر الصرف على صادرات باكستان في الفترة 2003-2010 حيث استخدمت بيانات ربع سنوية باستخدام نماذج GRCH ، و توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الصادرات في باكستان تتأثر سلبا بتقلبات سعر الصرف و الأسعار النسبية إلا أنها تتأثر ايجابيا بالدخل الاجني .

10-دراسة سمية زيار و اخرون ، بعنوان اثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) ،مجلة دراسات العلوم الادارية ،المجلد 36، العدد 02، 2009<sup>2</sup>

تناولت هذه الدراسة موضوع اثر تغيير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري و الهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الاجني على الصادرات و الطلب المحلي على المستوردات و دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و المستندة إلى اختبار التكامل المشترك، و توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي و الدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات و تحسين الحساب الجاري في الاجل القصير فقط.

**المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية عنها.**

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية عنها

### **الفرع الأول : مناقشة الدراسات السابقة**

من خلال معاينة الدراسات السابقة لاحظنا أن كل من الدراسات ربطت بين متغيرين و درست تأثير عامل على اخر مثلا نجد كلا من سلامة نجاح و دراسة منهوم بلقاسم ، دراسة بورجلي خالد درست تأثير تخفيض العملة على الميزان التجاري كما نجد دراسات درست تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية مثل دراسة عبد الجليل هجيرة ، دراسة دوحه سلمى ، كما نلاحظ أن بعض الدراسات طبقت جانبها التطبيقي على الجزائر مثل دراسة (سلامة نجاح ، منهوم بلقاسم، عبد الجليل هجيرة، دوحه سلمى، بورجلي و اخرون ، حنان لعروف) اما دراسات أخرى طبقت في جانبها التطبيقي دول اخرى مثل دراسة Marilyne Huchet-Bourdon jane

<sup>1</sup> دوحه سلمى ، نفس المرجع.

<sup>2</sup> نفس المرجع.



Alhayky ali ، تحددت دراستها على الصين و منطقة اليورو و الولايات المتحدة و كذا دراسة korinek et hmed abdulhusain et marasingha Appuhamilage et kanchana Muhammad Aftab ، طبقت دراساتها التطبيقية على سريلانكا و الصين ، اما دراسة Senanayake Zaheer abbas Farrukh Nawaz kayani ، درست تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان أما من حيث بيانات نجد دراسات استعملت بيانات لعدة سنوات مثلا دراسة منهوم بلقاسم الذي استعمل بيانات من الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2009 أي لمدة تفوق ثلاثين سنة ، وكذا دراسة سمية زيرار التي استعملت بيانات تخص الفترة من 1970 إلى غاية 2004 ، بإضافة إلى دراسة سلامة نجح التي استخدمت بيانات تخص الفترة 1990 إلى 2012 ، كما نجد دراسات استخدمت بيانات لفترة قصيرة مثل دراسة Alhayky ali et hmed abdulhusain et marasingha Appuhamilage et kanchana Senanayake حيث استخدم بيانات تخص الفترة الممتدة من 1993 إلى 2007. أما من حيث استخدام البرامج في الدراسات التطبيقية نجد دراسات استخدمت برنامج Eviews و تشابهت في ذلك دراستي سلامة نجح و دوحه سلمى، و كما نجد أن دراسات استخدمت طرق أخرى مثل طريقة المربعات الصغرى في دراسة حنان لعروق.

#### الفرع الثاني : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تهتم الدراسة الحالية بقياس أثر تخفيض العملة على التجارة الخارجية من خلال تطبيق موضوع الدراسة على الجزائر.

تتوافق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث الهدف الرئيسي (دراسة أثر تخفيض العملة على التجارة الخارجية) و تصنف هذه الدراسة من ضمن الدراسات التي طبقت دراسة حالتها على الجزائر و تشابهت مع دراسة Alhayky ali et hmed abdulhusain et marasingha Appuhamilage et kanchana Senanayake من حيث سنوات الدراسة حيث استخدمت فترة لا تفوت 16 سنة ، حيث تمت الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2000-2016 ، أما الطرق أو البرامج المستخدمة في الدراسة التطبيقية فقد تشابهت مع دراسة دوحه سلمى بحيث استخدمت في هذه الدراسة طريقة المربعات الصغر و باستعمال برنامج Eviews8.

بالرغم من توافق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض المتغيرات إلا أنها تختلف عنها في الزمان و المكان وإجراءاتها ، كما تختلف هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة حيث سنتناول تحليل أحد أدوات سياسة سعر الصرف بشكل خاص و ذلك أن معظم الدراسات السابقة لم يكن محور اهتمامها تخفيض العملة بل تناولت سعر الصرف بمفهومه الشمولي.

### الخلاصة:

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، والذي يتم تحديده إما على آلية العرض والطلب وإما بتدخل السلطات النقدية وقد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

عملية تخفيض العملة من الإجراءات الشائعة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد أزمة 1986 فقد أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات وينظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي.

# الفصل الثاني

---

الدراسة القياسية لأثر

تخفيض قيمة الدينار

الجزائري على رصيد ميزان

التجاري

## تمهيد

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة التطبيقية للقياس و تحليل العلاقة بين التغيرات لأسعار الصرف والتغيرات في رصيد الميزان التجاري و ذلك من أجل إبراز تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية، مع تحليل مختلف التطورات التي عرفتتها الجزائر خلال الفترة من 2000-2016 ، حيث اقتضت المنهجية تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية وتوصيف النموذج أما المبحث الثاني نخصه إلى التعريف عن الأساليب القياسية المستخدمة في حين المبحث الثالث سنتناول إسقاط هذه الأساليب القياسية على الظاهرة المدروسة ، حيث سيتم عرض النتائج ومناقشتها قصد الخروج بنتائج لإشكالية هذا الموضوع.

وسنحاول في هذا الفصل دراسة ما يلي:

**المبحث الأول:** الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية و توصيف النموذج

**المبحث الثاني:** الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج

**المبحث الثالث:** إسقاط الأساليب القياسية على الظاهرة المدروسة

### المبحث الأول : الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية و توصيف النموذج

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الأدوات المستعملة في الدراسة ثم صياغة النموذج المفسر للظاهرة المدروسة والتعريف بمتغيراته.

#### المطلب الأول : الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية .

سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة اختيار مجتمع الدراسة و العينة ، مع الإشارة إلى مصادر البيانات و ذلك خلال الفترة 2000-2016.

#### الفرع الأول : اختيار العينة و مجتمع الدراسة

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في ما مدى تأثير تخفيض العملة على رصيد الميزان التجاري و الرغبة في معرفة مدى فعالية الأدوات المستخدمة ، تم اختيار الجزائر كعينة للدول النامية كونها تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها.

#### الفرع الثاني : المراجع والمصادر

تم الإعتماد على مجموعة من المعلومات والمعطيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتتمثل فيما يلي :  
أولاً- المصادر الأولية : وتتمثل في مختلف البيانات التي تم جمعها من صندوق النقد الدولي وهي بيانات ربع سنوية للفترة 2000-2016 مأخوذة من قاعدة بيانات دولية عبر موقعه الإلكتروني الرسمي.  
ثانياً- المصادر الثانوية : وهي المعطيات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة أين قمت بعملية مسح للدراسات السابقة، ومراجعة الأدبيات من مقالات و مذكرات وكتب التي تناولت موضوع الدراسة.

#### الفرع الثالث : البرامج الإحصائية المستخدمة

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها ودراسة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل والحصول على النتائج باستخدام نماذج الانحدار ، وذلك بالاعتماد على البرامج الآتية:  
أولاً - برنامج 8 EVIEWS و تم استخدام هذا البرنامج الإحصائي قصد ترجمة البيانات وتحويلها إلى نتائج يمكن تفسيرها.  
ثانياً - برنامج Microsoft Excel 2007: تم استعماله من أجل تجميع البيانات المحصلة وتحويلها إلى منحنيات.

المطلب الثاني : توصيف النموذج والتعريف بمتغيراته.

الفرع الأول : صياغة النموذج

تم بناء نموذج لمعرفة طبيعة وشكل العلاقة التي تربط بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري في الجزائر وذلك من خلال بيانات زمنية فصلية على مدى الفترة 2000-2016 ؛ حيث كانت صياغة النموذج كما يلي :

و منه يمكن كتابة النموذج المعتمد في الدراسة بالصيغة التالية :

$$(1).....BC = f(TAUXCHG)$$

$$2).....TAUXCHG = h(BC)$$

حيث :

BC :يمثل رصيد الميزان التجاري

TAUXCHG : يمثل سعر الصرف

تمثل المعادلتين (1) و(2) العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري ، وهي علاقة خطية بين المتغيرين ، حيث يعتبر هذا النموذج نموذج مبدئي سيتم تطويره حسب ما تقتضيه الطرق الإحصائية والقياسية المناسبة ليقدم في شكله النهائي.

الفرع الثاني : التعريف بمتغيرات النموذج

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري والتغيرات التي تطرأ عليهما عبر الزمن خلال فترة الدراسة والسياسات المرافقة لهما.

**أولا - سعر صرف الدينار :** عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى يومنا وذلك انطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إذ أن بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية.

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز في الاقتصاد الجزائري أي ما يعرف بالعجز بالتوأم، أي تزامن العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، مما جعل الاقتصاد الوطني في حالة ركود جراء تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، أي التوجه إلى اقتصاد توجيه آليات السوق الحرة وبعد ذلك أصبح الدينار قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.

1- تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري في فترة الدراسة : وذلك من خلال إبراز جدول توضيحي لتقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2-1) يوضح تقلبات أسعار الصرف للدينار مقابل الدولار الربع سنوية من 2000 - 2016

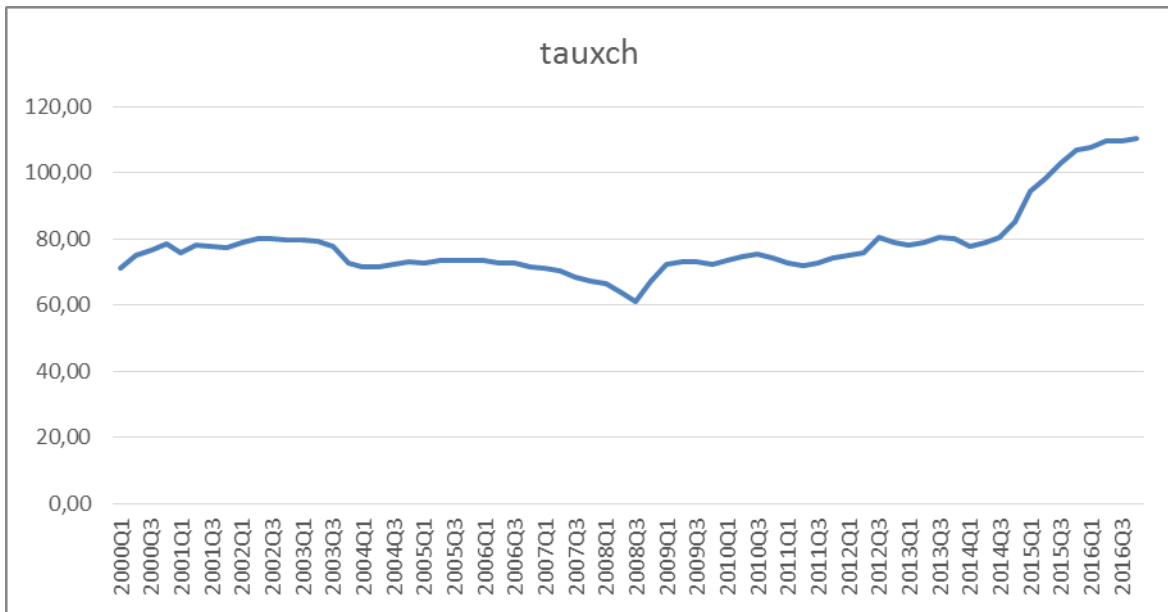
الوحدة : مليون دولار أمريكي

سعر الصرف الدينار/دولار أمريكي					السنوات
السنوي	الثلاثي الرابع	الثلاثي الثالث	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	
75.26	78.62	76.53	74.91	70.98	2000
77.22	77.30	77.59	78.30	75.67	2001
79.68	79.86	79.94	80.09	78.84	2002
77.39	72.67	77.77	79.47	79.66	2003
72.06	72.90	72.33	71.49	71.51	2004
73.28	73.66	73.38	73.43	72.63	2005
72.65	71.68	72.58	72.89	73.44	2006
69.29	67.16	68.28	70.43	71.30	2007
64.58	67.10	61.19	63.61	66.43	2008
72.65	72.48	72.95	72.97	72.18	2009
74.39	74.29	75.25	74.70	73.30	2010
72.94	74.43	72.52	71.94	72.86	2011
77.54	78.94	80.44	75.62	75.15	2012
79.37	80.11	80.42	78.77	78.18	2013
80.58	85.08	80.45	78.90	77.89	2014
100.69	107.01	103.00	98.31	94.45	2015
109.44	110.56	109.80	109.57	107.84	2016

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وقصد توضيح تقلبات أسعار الصرف في فترة الدراسة قمنا بتحويل معطيات الجدول إلى المنحنى الموضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-1) : يمثل تقلبات سعر الصرف الربع سنوية في الجزائر للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Excel

من خلال الشكل لوحظ استقرار مالي مع ارتفاع أسعار البترول إلى غاية سنة 2003 أين قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 5% تقريبا، وفي سنة 2008 وبحدوث الأزمة المالية العالمية نلاحظ انخفاض في سعر صرف الدينار عائد إلى انخفاض قيمة العملة الأمريكية ، أما خلال السنوات اللاحقة بقى في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض البسيط بسبب انخفاض أسعار البترول .

و بصفة عامة فإن سعر صرف الدينار الجزائري منذ سنة 2000 إلى سنة 2016 بلغ حده الأقصى عند قيمة 109.44 في سنة 2016 بسبب تدهور قيمة الدينار الناتج عن انهيار أسعار البترول.

ثانيا : **رصيد الميزان التجاري** : و هو عبارة عن الفرق بين الصادرات و الواردات (X-M)

وسوف نقوم بتوضيح ذلك من خلال جداول توضحه لكل من الصادرات و الواردات في الجزائر لفترة الدراسة.



1- الصادرات : حيث سوف نقوم بتوضيح تطورها خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (2-2) يوضح تطور الصادرات الجزائرية الربع سنوية للفترة من 2000 - 2016

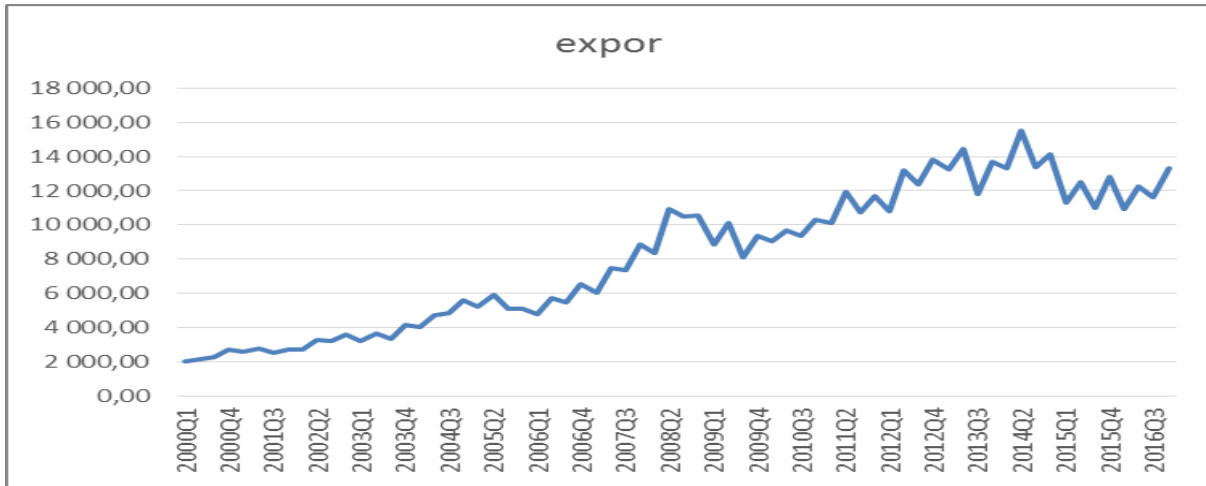
الوحدة : مليون دولار أمريكي

الصادرات					السنوات
السنوي	الثلاثي الربع	الثلاثي الثالث	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	
9,190.72	2,720.28	2,276.87	2,176.49	2,017.08	2000
10,648.20	2,707.31	2,538.46	2,807.37	2,595.06	2001
12,807.34	3,581.75	3,201.34	3,302.70	2,721.55	2002
14,358.72	4,172.71	3,319.84	3,669.46	3,196.71	2003
19,222.72	5,625.81	4,848.08	4,711.29	4,037.54	2004
21,329.67	5,077.52	5,090.87	5,913.54	5,247.74	2005
22,487.06	6,528.04	5,484.84	5,708.20	4,765.98	2006
29,731.84	8,835.68	7,370.29	7,491.96	6,033.91	2007
40,360.91	10,545.85	10,510.37	10,925.50	8,379.19	2008
36,425.64	9,366.58	8,120.33	10,102.01	8,836.72	2009
38,491.70	10,327.41	9,397.93	9,681.72	9,084.64	2010
44,542.79	11,691.29	10,758.17	11,967.75	10,125.58	2011
50,199.08	13,832.26	12,368.03	13,221.36	10,777.43	2012
53,177.87	13,670.96	11,816.11	14,445.21	13,245.59	2013
56,364.49	14,154.55	13,361.62	15,514.71	13,333.61	2014
47,638.08	12,819.69	11,019.34	12,513.85	11,285.20	2015
48,112.91	13,309.89	11,603.71	12,277.41	10,921.90	2016

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وقصد توضيح الصادرات في فترة الدراسة أقدمت إلى تحويل معطيات الجدول إلى المنحنى الموضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-2) : يمثل تطور صادرات الجزائر الربع سنوية للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Excel

بناء على التحليل العمودي من الجدول أعلاه و الشكل نلاحظ أن صادرات الجزائر و المتكونة بنسبة 98 % من المحروقات في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2000 إلى 2008 إذ سجلت ارتفاعا من حوالي 09 مليار دولار إلى أزيد من 40 مليار دولار سنة 2008. و هذا بسبب ارتفاع البترول ، شهدت انخفاض سنتي 2009 و 2010 و هذا لترجع أسعار البترول ، تم ارتفعت مرة ثانية لتصل إلى ذروتها سنة 2014 بحوالي 56 مليار دولار و هذا راجع للارتفاع التدريجي لسعر البترول خاصة سلة برنت الذي وصل إلى سقف 120 دولار ، بعدها تراجعت مرة أخرى عامي 2015 و 2016.

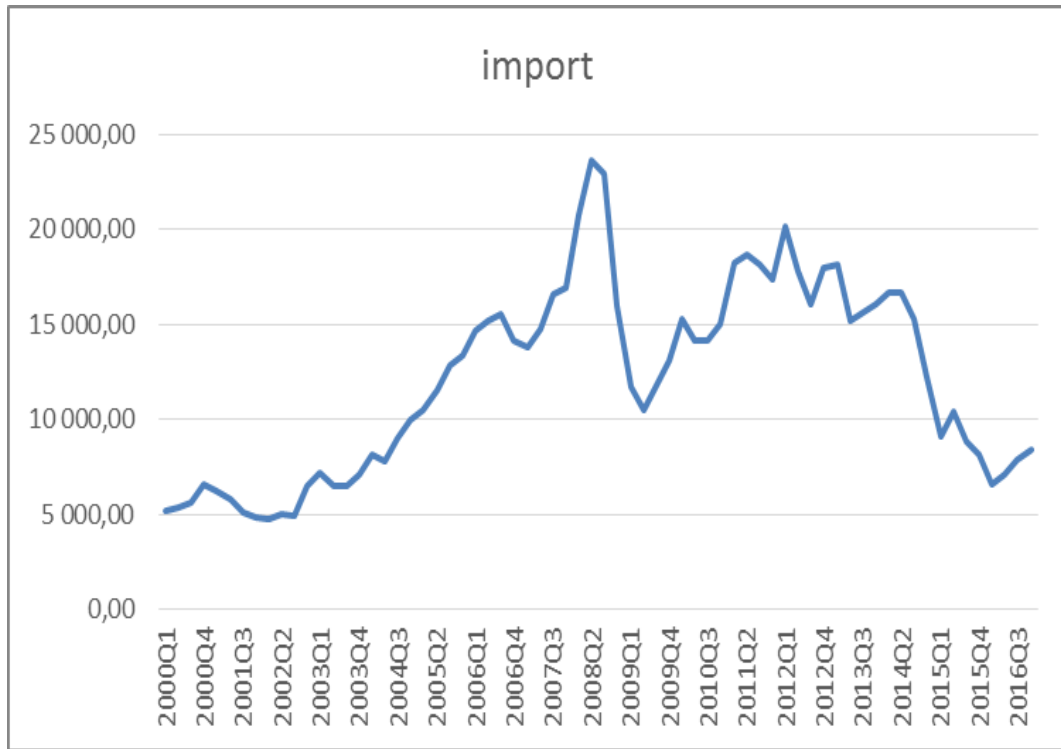
أما بناء على التحليل الأفقي نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات خلال الثلاثي الأخير من كل سنة بالمقارنة بالثلاثيات الأخرى و هذا بسبب الطلب العالمي المتزايد على البترول خلال فصل الشتاء مقارنة بالفصول الأخرى من السنة.

2- الواردات : حيث سوف نقوم بتوضيح تطورها خلال الفترة 2000-2016  
الجدول رقم (2-3) يوضح تطور الواردات الجزائرية الربع سنوية للفترة من 2000 - 2016

السنوات	الواردات			
	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2000	5,213.05	5,377.82	5,641.06	6,528.49
2001	6,202.01	5,809.60	5,057.36	4,838.86
2002	4,707.19	4,997.29	4,914.02	6,457.21
2003	7,181.13	6,443.75	6,493.66	7,126.63
2004	8,125.68	7,763.23	9,017.40	9,981.74
2005	10,487.89	11,535.86	12,819.59	13,321.58
2006	14,623.17	15,184.25	15,524.47	14,172.76
2007	13,786.47	14,714.79	16,569.96	16,944.47
2008	20,759.20	23,666.20	22,963.14	16,005.38
2009	11,692.32	10,522.51	11,815.62	13,094.91
2010	15,272.26	14,121.44	14,174.92	15,037.03
2011	18,252.74	18,650.99	18,182.30	17,391.18
2012	20,159.65	17,831.69	16,050.37	17,951.07
2013	18,176.18	15,204.44	15,652.14	16,094.74
2014	16,636.58	16,696.15	15,248.48	12,189.17
2015	9,097.97	10,374.90	8,820.85	8,130.30
2016	6,574.09	7,078.18	7,847.23	8,407.07

المصدر : من إعداد الطالب من خلال قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

وقصد توضيح الواردات في فترة الدراسة قمنا بتحويل معطيات الجدول إلى المنحنى الموضح في الشكل أدناه.  
الشكل رقم (2-3) : يمثل تطور واردات الجزائر الربع سنوية للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن واردات الجزائر بين سنتي 2000 و 2008 كانت في وتيرة تصاعدية إذ بلغت ما قيمته: 22 760,42 مليون دولار سنة 2000 لتبدأ في الصعود تدريجيا لتصل إلى 83 393,92 مليون دولار سنة 2008 و يتشكل الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالأساس من: سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية، سلع التجهيز الزراعي، سلع خام، الطاقة و سلع الدهن، السلع الوسيطة، وقد اتجهت الجزائر إلى استيراد سلع التجهيز الصناعي بالدرجة الأولى بعد تشجيعها و إعطاءها الأولوية للقطاع الصناعي، ثم المواد الغذائية بالدرجة الثانية، في سنة 2009 تراجعت الواردات إلى النصف تقريبا إذ بلغت 47 125,36 مليون دولار و هذا جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008. بعدها أصبحت قيمة الواردات في تذبذب بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى و هذا بسبب السياسة المنتهجة من الدولة في تسيير تجارتها الخارجية خاصة مع حالة ألالاستقرار الذي تعيشه أسعار النفط العالمية. و لقد سجلت الواردات سنة 2016 انخفاضا مقارنة بالسنوات التي سبقتها نظرا لسياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة نظرا لتراجع عائدات المحروقات الشيء الذي أجبر وزارة التجارة إلى تحديد قائمة للمواد الممنوعة من الاستيراد للتقليص من حجم وارداتها من جهة و تشجيعها للمنتج المحلي من جهة ثانية.

### المبحث الثاني : الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج من خلال ثلاثة مطالب من خلال دراسة الاستقرارية ودراسة التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ (Error Correction) Models ECM

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية

#### الفرع الأول: تعريف الإستقرارية (La Stationnarité)

عموماً، نقول عن سلسلة زمنية ذات سيرورة عشوائية بأنها مستقرة إذا كانت أوساطها، تبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن<sup>1</sup>، أي إذا:

- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت، مما يدل على استقرار السلوك عبر الزمن:

$$E(x_n) = \mu$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$\text{var}(x_n) = E[x_n - E(x_k)]^2 = \text{var}(x_{n+k}) = E[x_{n+k} - E(x_{n+k})]^2 = \sigma^2$$

- أن يكون التباين المشترك أو التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين، أي الفرق بين الفترتين  $n_1$ ،  $n_2$  وليس عند  $n_1$  أو  $n_2$ :

$$\text{cov}(x_n, x_{n+k}) = E[(x_n - \mu)(x_{n+k} - \mu)] = \text{cov}(x_{n+k}, x_{n+k+1})$$

#### الفرع الثاني: أنواع السلاسل الغير المستقرة

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

#### أ- سيرورة غير مستقرة من النوع (Trend Stationary) TS:

نقول عن سيرورة  $X_t$  بأنها تبرز عدم استقرارية تحديدية أو من النوع TS إذا أمكن كتابتها على النحو التالي:  $X_t = f_t + C_t$ ، حيث أن  $f_t$  هي دالة كثير حدود عبر الزمن تبين الاتجاه التحديدي، و  $C_t$ : هي المركبة الدورية التي تتميز بسيرورة مستقرة. ومن خلال هذا التعريف يتضح أن السيرورة  $X_t$  هي مجموع دالة تحديدية عبر الزمن مع مركبة دورية مستقرة ينتج عنهما ميزة الفوارق في الاتجاه. كما يظهر جلياً بأنها لا تحقق شرط الإستقرارية من الدرجة الأولى، إذ أن:  $E(X_t) = f(t) + c$ ، بحيث:  $c = E(C_t)$ ، وبالتالي مصدر عدم الإستقرارية هو تغير توقع السيرورة  $E(X_t)$  عبر الزمن مع بقائها تباينها ثابتاً، ويمكن أن تصبح هذه الأخيرة مستقرة بالتخلص من اتجاهها التحديدي:  $X_t - f(t) = Y_t$ ، وأكثر الدوال التحديدية انتشاراً يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى:

<sup>1</sup> - تومي صالح، مدخل إلى نظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 2، الجزائر، 1999، ص 137.

إرجاعها مستقرة ، وذلك بتقدير المعالم :  $\hat{a}$  و  $\hat{b}$  ثم طرح المقدار :  $\hat{a} + \hat{b}t$  من  $x_t$ .  
 من بين الخصائص المهمة عند توصيف الظواهر الاقتصادية هي صفة طبيعية أثار الصدمات على سلسلة من النوع TS. فحدوث صدمة غير متوقعة  $\xi_t$  سوف لن يكون له أثر مستمر على السيورة كونها لا تستطيع تغيير الجزء ذو النزعة الإيجابية، فحين سيكون تأثيرها فقط على الجزء الدوري المنتصف بالإستقرارية . وعليه سيكون الأثر الإجمالي للصدمة مؤقتا أو عابرا غير مستديم، سرعان ما يزول عبر مرور الزمن باعتبار أن المتغير سيعود إلى ديناميكية في المدى الطويل المرتبطة أساسا بالجزء التحديدي.

### ب- سيورة غير مستقرة من نوع (Difference Stationary) DS:

نقول عن سيورة  $x_t$  بأنها تبرز عدم استقرارية عشوائية أو من النوع DS إذا تم إرجاعها مستقرة باستعمال طريقة الترشيح بالفروق.

الترشيح بالفروق (درجة الفروقات). فإذا كانت السيورة المعرفة للفروق الأولى:

الدرجة الأولى ويرمز لها بالرمز:  $(1-L)x_t = \Delta x_t = x_t - x_{t-1}$  مستقرة ( $d=1$ )، عندئذ نقول عن هذه السيورة بأنها متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها بالرمز:  $(1-L)x_t = \Delta x_t = x_t - x_{t-1}$  مستقرة ( $d=1$ )، أما إذا كانت السيورة المعرفة للفروق الثانية:

الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز:  $(1-L)^2 x_t = (1-L)\Delta x_t = x_t - 2x_{t-1} + x_{t-2}$  مستقرة ( $d=2$ )، عندئذ نقول عن هذه السيورة بأنها متكاملة من الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز:  $(1-L)^2 x_t = (1-L)\Delta x_t = x_t - 2x_{t-1} + x_{t-2}$  مستقرة ( $d=2$ ).

يمكن كتابة السيورة من النوع DS على النحو الآتي:  $x_t = x_{t-1} + \beta + \xi_t$  هذه الصيغة تظهر نوعين من النماذج<sup>1</sup>:

- إذا كانت:  $\beta = 0$ : تسمى سيورة DS بدون مشتقة، وتكتب بالشكل التالي:  $x_t = x_{t-1} + \xi_t$  ويطلق عليه إسم نموذج السير العشوائي الخالص (Pure Random Walk)
- إذا كانت:  $\beta \neq 0$ : تسمى سيورة DS بمشتقة.
- يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ودائم على السلسلة الزمنية مما يبعدها عن قيمها الأصلية.

<sup>1</sup> - Bourbonnais R et Terraza M, « Analyse des Séries Temporelles en économie », PUF, Paris, 1999, P141.

### الفرع الثالث: اختبارات الجذر الأحادي للإستقرارية

#### أ- اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) DF 1979:

تعمل اختبارات Dickey-Fuller على البحث عن خاصية الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية. ولقد جرت العادة على إجراء اختبارات

$$[1] x_t = \phi_1 x_{t-1} + \xi_t$$

$$[2] x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + \xi_t$$

$$[3] x_t = \phi_1 x_{t-1} + bt + c + \xi_t$$

يسمى النموذج الأول بنموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)، فيحين ثم إدخال الحد الثابت c في النموذج الثاني، ثم إدخال حد للاتجاه العام ممثلا بالزمن t في النموذج الثالث. هذا و مع العلم بأن:  $\xi_t$  هو حد الخطأ العشوائي الذي يفترض بأن يكون وسطه الحسابي معدوم و تباينه ثابت مع قيم غير مرتبطة (يسمى في هذه الحالة بالتشويش الأبيض).

مبدأ هذا الإختبار بسيط جدا يقوم على اختبار فرضية العدم التالية:  $H_0: \phi_1 = 1$  فإذا تحققت هذه الأخيرة في واحد من النماذج الثلاثة تكون السيرة غير مستقرة.

ما يمكن ملاحظته في النموذج الأول مثلا هو أن معامل الانحدار يساوي الواحد، و إذا كان هذا الأمر في الواقع، فإن هذا سيؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يدل على عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية نتيجة وجود اتجاه فيها.

وفي النموذج [3] و إذا قبلنا الفرضية  $H_1: \phi_1 = 1$  وإذا كان المعامل b (معامل الاتجاه) يختلف معنويا على الصفر فيعني السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهي من النوع TS.

تحت الفرضية العدمية  $H_0$ ، فإن القواعد الإحصائية الإعتيادية لا يمكن تطبيقها للقيام باختبار هذه الفرضية، خاصة إحصائية توزيع ستودنت للمعلمة  $\phi_1$ . لذلك، اعتمد ديكي وفولر إلى دراسة التوزيع التقاربي لمقدرة المعلمة  $\phi_1$  تحت الفرضية العدمية  $H_0$ ، باستخدام طريقة محاكاة منتي كارلو (Monte-Carlo)، حيث جدولوا القيم الحرجة لعينات ذات أحجام مختلفة، بوضع جداول شبيهة بجدول ستودنت. هذا، وقد اختار

الباحثان اختبار القيمة  $\hat{\phi}_1$  عوض القيمة  $(\hat{\phi}_1 - 1)$  لأسباب إحصائية محضة، إذ أنه بالرغم من هذا التغيير إلا أن ذلك سوف لن يغير من الإختبار، خاصة إذا ما علمنا أن النموذج الأول مثلا يمكن كتابته بالصيغة المكافئة التالية (طرح القيمة  $x_{t-1}$  من طرفي النموذج):

$$x_t - x_{t-1} = \phi_1 x_{t-1} - x_{t-1} + \xi_t \Rightarrow \Delta x_t = (\phi_1 - 1)x_{t-1} + \xi_t$$

<sup>1</sup> - Bourbonnais R, « Econométrie », Dunod, 4<sup>ème</sup> édition, Paris, 2002, P 233.

لو وضعنا:  $\lambda = (\phi_1 - 1)$ ، فإن النماذج الثلاثة السابقة ستصبح على النحو التالي:

$$[1] \Delta x_t = \lambda x_{t-1} + \xi_t$$

$$[2] \Delta x_t = \lambda x_{t-1} + c + \xi_t$$

$$[3] \Delta x_t = \lambda x_{t-1} + bt + c + \xi_t$$

إذن يمكن اختبار الفرضية العدمية  $H_0: \phi_1 = 1$  أو اختبار الفرضية العدمية المكافئة التالية:  $H_0: \lambda = 0$  عموماً، يمكن تلخيص المبادئ العامة لاختبار ديكي و فولر في الخطوات التالية:

- تقدير النماذج الثلاثة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم نحسب في كل نموذج القيمة الإحصائية

$$t_{cal} \text{ بقسمة المقدرة } \hat{\phi}_1 \text{ على الخطأ المعياري لها } \left( t_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1}{SE(\hat{\phi}_1)} \right)$$

- لا نستطيع مقارنة قيمة  $t_{cal}$  مع القيمة الجدولية  $t$  لتوزيع ستودنت، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نقارنها مع  $t_{tab}$  الجدولية المعدة في جداول خاصة بديكي و فولر.

- إذا كانت  $t_{cal}$  المحسوبة أكبر من  $t_{tab}$  الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم  $H_0: \phi_1 = 1$  أو  $H_0: \lambda = 0$  بوجود جذور وحيدة و نرفض الفرضية البديلة  $H_1: \phi_1 = 1$  أو  $H_1: \lambda = 0$  وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة<sup>1</sup>.

- إذا كانت  $t_{cal}$  المحسوبة أصغر من  $t_{tab}$  الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم  $H_0: \phi_1 = 1$  أو  $H_0: \lambda = 0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1: \phi_1 = 1$  أو  $H_1: \lambda = 0$  وبالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

إن اختبار ديكي فولر لا يتم على النماذج الثلاثة في آن واحد وإنما يمر عبر إستراتيجية معينة تضم ثلاثة مراحل<sup>2</sup>:

**المرحلة الأولى:** نقوم أولاً بتقدير النموذج [3] واختبار معنوية معامل الاتجاه. وتظهر هنا حالتين:

- إذا كان معامل الاتجاه غير معنوي إحصائياً: تنتقل إلى المرحلة الثانية.
- إذا كان معامل الاتجاه معنوي إحصائياً: نقوم باختبار الفرضية العدمية للجذور الوحدوية بمقارنة القيم المحسوبة مع القيم الجدولية، فإذا تم قبول الفرضية العدمية تكون السلسلة غير مستقرة، وفي هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى، لنعيد بعدها إجراءات الاختبار على الفروق الأولى. أما إذا تم رفض الفرضية العدمية، فستكون السلسلة مستقرة، لتتوقف عندها عن إجراء الاختبار.

<sup>1</sup> - Bourbonnais R, op. Cité. P 234.

<sup>2</sup> - Lardic, S, et Mignon, M, « Econométrie des Série Temporelles macroéconomiques et financière », Economica, Paris, 2002, P 137-138.



**المرحلة الثانية:** لا يمكن تطبيق هذه المرحلة إلا إذا كان معامل الاتجاه غير معنوي إحصائيا في النموذج السابق. عندئذ نقوم بتقدير النموذج [2] و اختبار معنوية الحد الثابت. وتظهر هنا حالتين:

- إذا كان الحد الثابت غير معنوي إحصائيا: ننتقل إلى المرحلة الثالثة.  
 - إذا كان الحد الثابت معنوي إحصائيا: نقوم باختبار الفرضية العديمة للجذور الوحدوية بمقارنة القيم المحسوبة مع القيم الجدولية. فإذا تم قبول الفرضية العديمة تكون السيورة غير مستقرة، وفي هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى، لنعيد بعدها إجراءات الإختبار على الفروق الأولى، أما إذا تم رفض الفرضية العديمة، فستكون السيورة مستقرة، لتتوقف عندها عن إجراء الإختبار.

**المرحلة الثالثة:** لا يمكن تطبيق هذه المرحلة إلا إذا كان الحد الثابت غير معنوي إحصائيا في النموذج السابق. عندئذ نقوم بتقدير النموذج [1] و اختبار الفرضية العديمة للجذور الوحدوية بمقارنة القيم المحسوبة مع القيم المحسوبة مع القيم الجدولية، فإذا تم قبول الفرضية العديمة تكون السيورة غير مستقرة، وفي هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى، لنعيد بعدها إجراءات الإختبار على الفروق الأولى، أما إذا تم رفض الفرضية العديمة، فستكون السيورة مستقرة، لتتوقف عندها عن إجراء الإختبار.

#### ب- اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey – Fuller) (ADF) (1981):

ضمن اختبار ديكي و فولر البسيط تم تبني فرضية التشويش الأبيض لحد الخطأ  $\xi_t$ ، وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء.

هنا ظهر نوعان من التصحيح، الأول مقدم من قبل Fuller و Dickey (1981)، ويتبنى المقاربة المعلمية (paramétrique) بتغيير انحدار الإختبار فقط (اختبار ديكي فولر المطور ADF)، أما الثاني فقد تم تقديمه من قبل Philips (1987) و Philips و Perron (1988) و يتبنى المقاربة اللامعلمية (non-paramétrique) بتغيير الإحصائيات المرافقة لمقدرات المعلمات (اختبار فيليبس وبيرون PP).

يحمل اختبار ديكي فوار المطور ADF للجذور الوحدوية نفس خصائص إختبار ديكي فولر البسيط، غير أنه يتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي، و كمثال على ذلك، سنعتبر نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى (1) AR التالي:  $x_t = \phi x_{t-1} + \xi_t$  لا تحقق فيه  $\xi_t$  فرضية التشويش

$$\xi_t \text{ الأبيض، بل هي مرتبطة ذاتيا من الدرجة } p-1 \text{ كالآتي:} \\ \xi_t + \theta_1 \xi_{t-1} + \dots + \theta_{p-1} \xi_{t-p+1} = \mu_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن  $\mu_t$  تعمل تشويشا أبيضاً بوسط حسابي معدوم و تباين ثابت. إذا عوضنا الآن  $\xi_t$  بما يساويها في المعادلة (4) السابقة سنحصل على الصيغة التالية:

$$\mu_t = (x_t - \phi x_{t-1}) + \theta_1 (x_{t-1} - \phi x_{t-2}) + \theta_2 (x_{t-2} - \phi x_{t-3}) + \dots + \theta_{p-t} (x_{t-p+1} - \phi x_{t-p})$$

$$= x_t + (\theta_1 - \phi) x_{t-1} + (\theta_2 - \phi \theta_1) x_{t-2} + \dots + (\theta_{p-1} - \phi \theta_{p-2}) x_{t-p+1} - \phi \theta_{p-1} x_{t-p} \dots (5)$$

ويمكن أيضا اختزال المعادلة (5) في الصيغة المختصرة التالية:

$$x_t = \psi_1 x_{t-1} + \dots + \psi_p x_{t-p} + \mu_t \dots \dots \dots (6)$$

مع العلم بأن:

$$\psi_1 = -(\theta_1 - \phi), \psi_i = -(\theta_i - \phi\theta_{i-1}) \text{ pour } i = 2, \dots, p-1 \quad \psi_p = \phi\theta_{p-1}$$

إذن تمكنا من تحويل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)) بأخطاء مرتبطة ذاتيا من الدرجة  $p-1$ ، إلى نموذج انحدار ذاتي من الدرجة  $AR(p)$  بأخطاء تعطي تشويشا أبيضاً، لكن ما إذا أردنا الآن القيام باختبار الجذور الوحديوية على صيغة المعادلة (6) علينا اقتراح اختبار يختلف عن اختبار DF البسيط، و عليه لم يتم اختبار ADF مباشرة على هذه الصيغة، وإنما فضل الباحثان صيغة أخرى ماثلة تماماً لاختبار DF البسيط غير أنها تتضمن  $P-1$  من حدود الفروق المتأخرة، و المشهورة باسم صيغة Sims، Stock و Watson (1990) التي مفادها أن: أي سيرة  $x_t$  يمكن تمثيلها بنموذج انحدار ذاتي من الدرجة  $AR(p)$  بأخطاء تعطي أيضاً تشويشا أبيضاً وكما هو مبين في المعادلة (6) يمكن التعبير عنها أيضاً بالصيغة التالية:

$$x_t = \rho x_{t-1} + \xi_1 \Delta x_{t-1} + \xi_2 \Delta x_{t-2} + \dots + \xi_{p-1} \Delta x_{t-(p-1)} + \mu_t \dots \dots \dots (7)$$

حيث أن:

$$\xi_j = -(\psi_{j+1} + \psi_{j+2} + \dots + \psi_p) \quad \forall j = 0, 1, \dots, p-1 \quad \rho = \psi_0 = \psi_1 + \psi_2 + \dots + \psi_p$$

من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس:

$$[8] \Delta x_t = \phi x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\xi} \xi_j \Delta x_{t-j} + \mu_t$$

$$[9] \Delta x_t = \phi x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\xi} \xi_j \Delta x_{t-j} + c + \mu_t$$

$$[10] \Delta x_t = \phi x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\xi} \xi_j \Delta x_{t-j} + c + bt + \mu_t$$

حيث أن:  $\rho$  هي عدد التأخرات في النماذج والتي تحدد باستعمال معامل Schwarz و Ackcaike

$\Delta x_t$ : التفاضل الأول للمتغير  $x$ .

يعتمد اختبار ADF أولاً على تحديد عدد التأخرات في النموذج، إذ يتم التفضيل بين النماذج المرشحة بناء على أساس أصغر قيمة بأخذها معيار المعلومات Schwarz و Ackcaike والتي تسمح بتبويض حد الخطأ. أما

المرحلة الثانية فيتم فيها تطبيق اختبار DF على النماذج [8],[9],[10]، هذا ومع العلم بأن التوزيعات التقاربية لإحصائية  $t\hat{\rho}_j$  المحصل عليها في النماذج الثلاثة هي ماثلة لتلك المتحصل عليها في نماذج اختبار DF البسيط.

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك

### الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك (Test de Co-intégration)

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات، وحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فغنها توجد قوى تعيدها إلى التوازن و تضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل، إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أما مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا، صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية، ولكنها في هذه الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن أو المشترك (Co-intégration test) الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الإنحدار الزائف الذي يمكن أن تظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.

التكامل المشترك يقوم بين سلسلتين زمنيتين  $(y_1, x_1)$  أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن.

### 1-1 اختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين لEngle و Granger (1987)

اقترح كل من Engle و Granger (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين على مرحلتين. تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$x_t = \alpha + \beta y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

فبحين تقوم المرحلة الثانية على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي  $\varepsilon_t$  لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى  $I(0)$  فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين  $x$  و  $y$  وفي هذا الصدد أثبت كل من Engle و Granger (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM (Error Correction Model) ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء ما بين متغيرين مثلا بالمعادلة التالية:

حيث يمثل  $\varepsilon_{t-1}$  الحد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة  $(1)$  و  $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_m$  تشير ضمنها إلى سرعة التكيف أو التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقاس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، بمقدار وحدة واحدة.

## 2-1 اختبار التكامل المتزامن متعدد المتغيرات (Johanson 1988)

ولدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار Johanson (1988) يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة  $\pi$ . ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \xi$$

حيث أن المصفوفة  $\pi$  تكتب على الشكل التالي:

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-J}$$

P : عدد التأخرات في النموذج

r : رتبة المصفوفة  $\pi$ ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

- إذا كانت كل عناصر المصفوفة  $\pi$  معدومة، فإن رتبها تساوي الصفر ( $r=0$ )، أي أنه لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. هنا يمكن تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي بالفروق.

- إذا كانت رتبة المصفوفة ( $r=k$ )، معناه أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى  $I(0)$ ، وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن. هنا يمكن استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR عند المستوى.

- إذا كانت رتبة المصفوفة ( $1 \leq r \leq K-1$ ) فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء. لإجراء هذا الاختبار، اقترح Johanson القيام باختبارين مختلفين لنسبة الإمكان الأعظم قصد معرفة عدد متجهات التكامل المتزامن، وهما اختبار الأثر  $\lambda_{trace}$  (trace test) الذي تحسب إحصائيته

كالآتي:  $\lambda_{trace} = -n \sum_{j=r+1}^k \log(1 - \lambda_j)$  واختبار القيم الذاتية العظمى (Maximum

Eige values) الذي تحسب إحصائيته كالآتي:

$$\lambda_{\max} = -1 \log(1 - \lambda_{r+1})$$

حيث: n عدد المشاهدات، r: رتبة المصفوفة، k: عدد المتغيرات،  $\lambda_r$  القيم الخاصة بالمصفوفة  $\pi$  يتم تقديرها بطريقة المعقولة العمى. ويتم اختبار Johanson (1988) حسب المراحل التالية:

- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي الصفر  $H_0: r=0$  مقابل  $H_1: r>0$ ، إذا كانت  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة الجدولية نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونمر للاختبار الذي يليه، وفي حالة قبول  $H_0: r=0$  و  $\lambda_{trace}$  أصغر من القيم الحرجة الجدولية لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن، وتتوقف عن الاختبار.
  - رتبة المصفوف  $\pi$  تساوي الواحد  $H_0: r=1$  مقابل  $H_1: r>1$ ، في حالة رفض  $H_0$  نمر للاختبار الذي يليه، أما في حالة قبول  $H_0$  أي  $r=1$  معناه يوجد علاقة واحدة للتكامل المتزامن.
  - رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي إثنان، مقابل  $H_0: r=2$  مقابل  $H_1: r>2$ ، في حالة رفض  $H_0$  نمر للاختبار الذي يليه، وقبول  $H_0$  يعني وجود علاقتين للتكامل المتزامن.
  - وفي حالة رفض كل الفرضيات  $H_0$ ، نقوم باختبار الفرضية  $H_0: r=k-1$  مقابل  $H_1: r=k$  وفي هذه الحالة سوف يتم رفض الفرضية  $H_0$ ، إذن رتبة المصفوفة  $\pi$  هي:  $r=k$ ، وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن المتغيرات مستقرة عند المستوى.
- نشير إلى أن اختبار الفرضية العدمية يتم بواسطة مقارنة قيم إحصائيات الاختبار المحسوبة بقيم إحصائيات الاختبار الجدولية المناظرة والمقدمة من قبل Johanson و Juselius (1990).

### المطلب الثالث : نماذج تصحيح الخطأ (Error Correction Models ECM)

#### الفرع الأول: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ ECM

أثبت غرانجر (Granger and Engle)، في سنة 1985، أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ (ECM). وفي سنة 1986، وسع غرانجر (Granger) بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك. يتميز نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بتكوين كل من ديناميكية المدلى القريب (المتغيرات) والمدى البعيد (المستويات). والشرط الأساسي للمتغيرات التي تدخل في هذا النموذج هو أنه يجب أن تكون عبارة عن سلاسل زمنية من شكل ضجيج أبيض  $I(0)$ ، وإلا فإن إحصائية (Student) لن تكون صحيحة.

#### الفرع الثاني: السببية والارتباط Causality and Correlation

تعتبر السببية أهم عنصر ينطلق منه تحديد الصيغ أو النماذج الإقتصادية والتي على أساسها يتم تحديد أي المتغيرين المفسر(المسبب) وأيهما التابع.

إن الارتباط المرتفع بين متغيرين لا يعني إطلاقاً أن هناك سببية بينهما، يوجد العديد من الحالات التي يكون فيها هذا الارتباط مرتفع، ولكن في واقع الحال العديد منها ليس له أي معنى أو أنه ارتباط مظلّل.

## 2-1-تعريف السببية حسب قرانجر (1960) Granger:

افترض Granger وجود علاقة ما بين سلسلتين زمنيتين  $X_t$  و  $Y_t$  ويرى أن  $X_t$  تسبب المتغير  $Y_t$  إذا كان التنبؤ بقيمة  $Y_t$  يتحسن باشتراك المعلومات المتعلقة ب  $X_t$  في التحليل<sup>1</sup>.

## 2-2-أنواع السببية:

### أ-السببية في اتجاه واحد Causality in one direction

يعني أن المتغيرين يكون له أثر معنوي على المتغير الآخر فقط أي إما  $X_t$  يؤثر في  $Y_t$  أو  $Y_t$  يؤثر في  $X_t$  ونكتب:

### ب-السببية التراجعية (في إتجاهين) Effect feedback Causality

السببية في إتجاهين معناه أن  $Y_t$  يسبب  $X_t$ ، و  $X_t$  يسبب  $Y_t$  أي أن كل من المتغيرين له أثر معنوي على المتغير الآخر.

### الفرع الثالث: إختبار اتجاه العلاقة السببية Causality Test

من شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة.

### إختبار السببية Granger Causality Test:

يرتكز اختبار Granger على تقدير المعادلات التالية:

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i x_{t-i} + \mu_{1t} \dots\dots\dots(1)$$

$$x_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n3} \omega_i x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} \theta_i y_{t-i} + \mu_{2t}$$

حيث (n1, n2, n3, n4) هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري.

والمعادلة التالية تسمى بالصيغة المقيدة ل:  $y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i y_{t-i} + \xi_{1t}$

$$\sum_{i=1}^{n2} \varphi_i = 0 \quad \text{حيث:}$$

أما المعادلة التالية تسمى بالصيغة غير المقيدة:

لاختبار العلاقة السببية بين متغيرين  $X_t$  و  $Y_t$  نستخدم الفرضيتين التاليتين:

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i x_{t-i} + \mu_{1t}$$

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i = 0 \quad \text{و} \quad H_1 : \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i \neq 0$$

<sup>1</sup> - Bourbonnais Régis, 5<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, 2003, P 274

إذا لم نستنتج رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن  $X$  و  $Y$  مستقلين عن بعضهما البعض.

أما إذا تم رفضها معاً، فهناك علاقة سببية في الاتجاهين. أما إذا تم رفض الأولى وقبول الثانية، فإن اتجاه العلاقة السببية كون  $X$  إلى  $Y$ . أما إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية، فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من  $Y$  إلى  $X$ .

لاختبار الفرضيات السابقة نحسب إحصائية فيشر Fisher حيث:

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\xi}_{1t}^2 - \sum \hat{u}_{1t}^2) / n_2}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2 / (n - k)} \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

$n_2$  : عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري

$n$  : حجم العينة.

$k$  : المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة

$n-k$ : درجات الحرية للصيغة غير المقيدة

نحصل على القيم الجدولية لإحصائية فيشر  $f_t$  عند مستوى معين 1% أو 5%، ودرجات حرية ل  $n_2$  و  $n-k$ ، ونقارنها بقيمة  $f_c$  المحسوبة.

وإذا كانت قيمة  $f_c$  المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر (Fischer) الجدولية  $f_t$ : ترفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقات سببية، هذا يعني أن المتغير  $X$  يسبب المتغير  $Y$ .

أما إذا كانت  $f_c$  أصغر من إحصائية فيشر الجدولية  $f_t$ : تقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية، هذا يعني أن المتغير  $X$  لا يسبب المتغير  $Y$ .

نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة:

$$x_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n3} \omega_i x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} \theta_i y_{t-i} + \mu_{2t}$$

مع اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n4} \theta_i = 0$$

$$H_1 : \sum_{i=1}^{n4} \theta_i \neq 0$$

المبحث الثالث : إسقاط الأساليب القياسية على الظاهرة المدروسة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة العلاقة عبر عرض ومناقشة النتائج الإحصائية للنموذجين، و في الأخير تقديم تقييم إحصائي وتفسير اقتصادي لتلك النماذج.

المطلب الأول: عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الأجل القصير

الفرع الأول : الصيغة الرياضية

و منه يمكن كتابة النموذج المعتمد في الدراسة بالصيغة التالية :

BC : يمثل رصيد ميزان التجاري

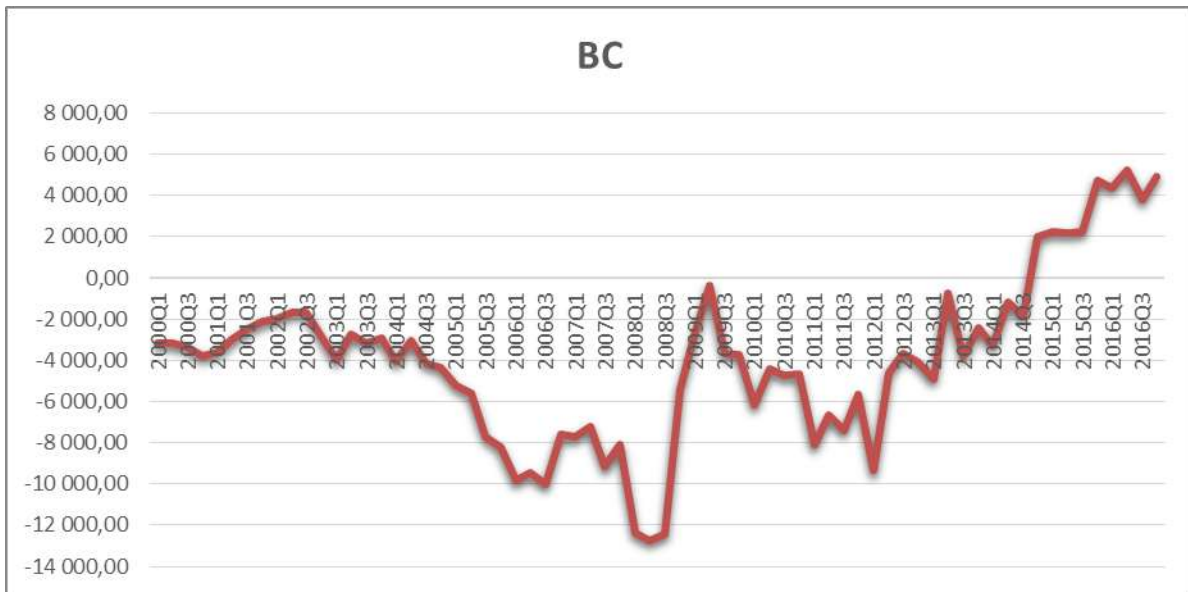
TAUXCHG : يمثل سعر الصرف

$\beta$  : معلمة النموذج

C : الحد الثابت

$\varepsilon_t$  : حد الخطأ العشوائي

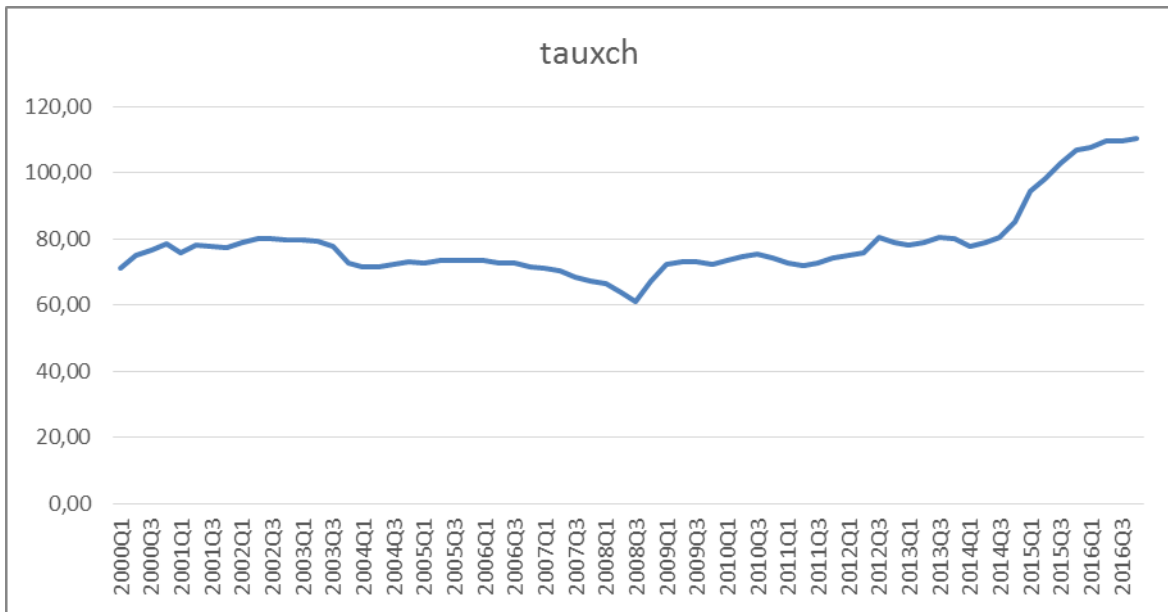
الشكل(2-4): يمثل الرسم البياني لقيم صافي الصادرات الربع سنوية 2000-2016



المصدر: من اعداد الطالب بناء على برنامج Excel



الشكل (2-5): يمثل الرسم البياني لقيم سعر الصرف الربع سنوية (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على برنامج Excel

الفرع الثاني: تقدير النموذج

من أجل تقدير النموذج لا بد لنا إيجاد النموذج الذي يتناسب مع المتغيرات محل الدراسة والذي يمثل الظاهرة بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري أحسن تمثيل ، ففي البداية يجب التأكد من أن المتغيرات لا تشكل انحدارا زائفا وذلك بالتأكد أن المتغيرات مستقرة في المستوى.

أولاً- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

قبل البدء في تقدير النموذج لابد من جعل السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة ،هذا ما يلزم علينا دراسة درجة استقرارية هذه السلاسل عن طريق اختبار جذر الوحدة عبر اختبار ديكي فولر الموسع **ADF** لاختبار استقرار السلاسل الزمنية ، حيث كانت النتائج - انظر الملحق رقم (1) - كالتالي :

جدول (2-4): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF

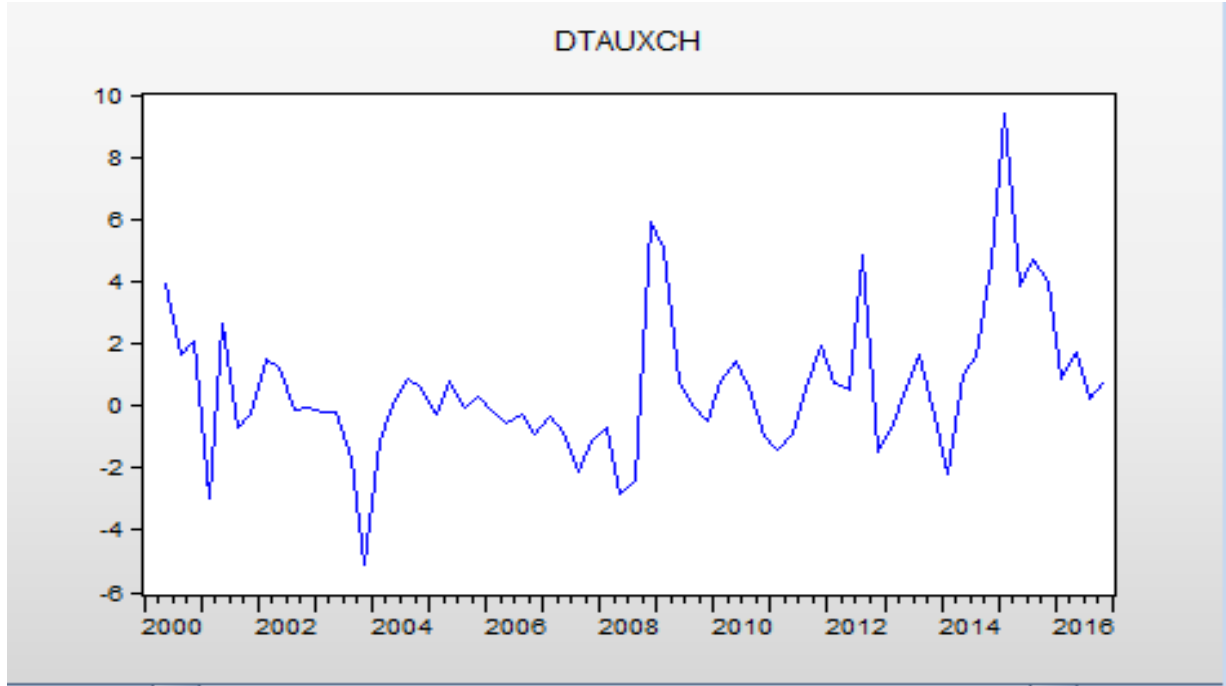
الفروق الأولى			المستوى				المتغير
متجه بدون متجه زمني	متجه زمني + الثابت	ثابت	متجه بدون متجه زمني	متجه زمني + الثابت	ثابت		
-3.133 (0.0022)	-3.178 (0.0262)	-7.473 (0.0000)	-0.876 (0.3325)	-0.407 (0.9852)	-0.638 (0.853)		<b>BC</b> (Prob)
-2.603	-4.113	-3.542	-2.603	-4.113	-3.542	1%	القيم الحرجة
-1.946	-3.483	-2.91	-1.946	-3.483	-2.91	5%	
-1.613	-3.170	-2.592	-1.613	-3.170	-2.592	10%	
-4.953 (0.000)	-5.5402 (0.0001)	-5.069 (0.0001)	1.104 (0.9286)	-.554 (0.978)	-0.346 (0.979)		<b>TAUX</b> <b>CG</b> (Prob)
-2.603	-4.113	-3.542	-2.603	-4.113	-3.542	1%	القيم الحرجة
-1.946	-3.483	-2.91	-1.946	-3.483	-2.91	5%	
-1.613	-3.170	-2.592	-1.613	-3.170	-2.592	10%	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews .

نلاحظ من خلال الجدول السابق:

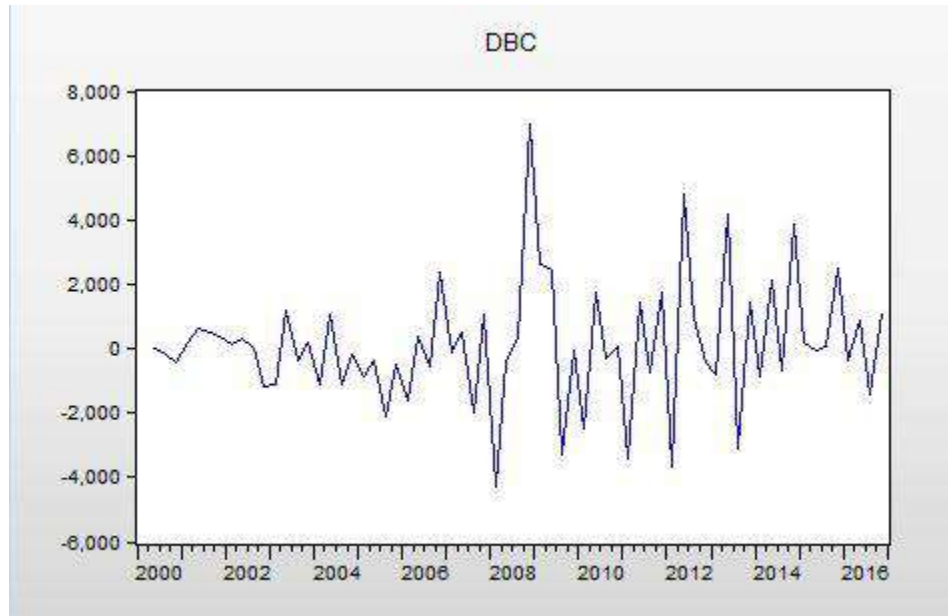
- أن النتائج المحصل عليها تدل على أن المتغيرات الدراسة TAUXCHG, BC غير مستقرة في المستوى لكنها سلاسل مستقرة عند أخذها للفروق الأولى عند مستوى المعنوية 5%،
- بعد التخلص من جذر الوحدة بتطبيق مرشح الفروق الأولى على سلسلة رصيد الميزان التجاري وسلسلة سعر الصرف تحصلنا على سلاسل زمنية مستقرة كما يبينه الأشكال التالية: (2-6) و (2-7).

شكل (2-6) سلسلة رصيد الميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالب بناءا على برنامج Eviews 8

شكل (2-7) سلسلة الفرق الثاني للسعر الصرف



المصدر: من اعداد الطالب بناءا على برنامج Eviews 8

ثانيا-اختيار التأخر الزمني الأمثل:

من أجل القيام بتحديد نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لاختبار التكامل المتزامن المقيد لابد لنا من تحديد ومعرفة الحجم الأمثل للتأخرات عن طريق الاستعانة ببرنامج EViews-08 وكانت النتائج - انظر الملحق رقم (2)- كالتالي:

الجدول رقم (2-5): يمثل اختبار تحديد عدد التأخرات المثلى

HQ	SC	AIC	FPE	LR	المعايير الفجوات
22.51569	22.44648	19205979	NA	-682.6177	0
22.17431*	21.96668	11888580	35.43475	-663.9839	1
22.26138	21.91533	11300006	10.22005	-658.4176	2
22.33034	21.84588	10555446	10.83253	-652.2992	3
22.46604	21.84316	10551146	6.960884	-648.2164	4
22.42209	21.66079*	8824211.*	15.67592*	-638.6541	5
22.59450	21.69478	9177790.	4.663430	-635.6908	6

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 08

نلاحظ من خلال الجدول أن المعايير: **AIC FPE, SC** لاختبار عدد تأخيرات المثلى تشير إلى ضرورة اخذ خمس فجوات زمنية. أي أن التأخر الزمني الأمثل هو خمس فجوات زمنية.

ثالثا-اختيار التكامل المشترك لجرانجر:

وفق اختبار جرانجر تكون السلسلتين متكاملتين إذا كانت سلسلة البواقي  $\epsilon_t$  للعلاقة طويلة الأجل مستقرة في المستوى ، العلاقة طويلة الأجل :

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل السابقة حصلنا على مجموعة البواقي واختبرنا استقراريتها عن طريق اختبار ديكي فولر وكانت النتائج كالتالي:

جدول (2-6): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF

المستوى			المتغير
ثابت	متجه زمني + الثابت	بدون متجه زمني	
-2.603	-2.615	-2.625	( Prob )
(0.0979)	(0.275)	(0.009)	
-3.542	-4.113	-2.603	1%
-2.91	-3.483	-1.946	5%
-2.592	-3.170	-1.613	10%

المصدر: من اعداد الطالب بناء على برنامج 8 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5 %، فالسلسلتين لا يحققان تكاملا مشتركا فيما بينهما وبالتالي لا يمكننا بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM بل نلجأ إلى بناء نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

الفرع الثاني: تقدير نموذج VAR

سنقوم بتقدير نموذج VAR. وبعد التقدير - أنظر الملحق رقم (5) - تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-7): يبين نتائج تقدير نموذج VAR

4.571	0.4726	0.9543	0.141	0.135	DBC (-1)	رصيد الميزان التجاري ( DBC )
		-1.055	0.150	-0.159	DBC (-2)	
		-2.274	0.145	-0.330	DBC (-3)	
		-2.0223	0.149	0.3020	DBC (-4)	
		-3.5302	0.153	-0.545	DBC (-5)	
		0.571	129.575	74.0604	DTAUXCHG (-1)	
		0.60009	129.125	77.487	DTAUXCHG (-1)	
		-0.38023	129.414	-49.215	DTAUXCHG (-1)	
		1.7248	124.592	-64.088	DTAUXCHG (-1)	
		1.724	183.075	183.075	DTAUXCHG (-1)	
		0.318	214.015	68.256	C	
4.061 9	0.4433 49	2.7896	0.00017	0.00046	DBC (-1)	DTAUXCHG ( سعر الصرف )
		1.94725-	00018.	0.00003-	DBC (-2)	
		-1.098	0.00017	-0.00018	DBC (-3)	
		0.09605	0.00018	0.00047	DBC (-4)	
		0.09605	0.00018	1.73	DBC (-5)	
		2.837	0.1527	0.4335	DTAUXCHG (-1)	
		1.06242	0.15226	0.1617	DTAUXCHG (-1)	
		0.29121	0.15260	0.0444	DTAUXCHG (-1)	
		-1.8774	0.1469	-0.2758	DTAUXCHG (-1)	
		0.78378	0.12515	0.0980	DTAUXCHG (-1)	
		0.91895	0.2523	0.23189	C	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews 08

وعليه فإن نموذج (1) VAR المقدر فهو :

$$\begin{aligned} DBC = & 0.135306886043*DBC_{(-1)} - 0.159242779778*DBC_{(-2)} - \\ & 0.33006848186*DBC_{(-3)} + 0.302025685966*DBC_{(-4)} - \\ & 0.540541123314*DBC_{(-5)} + 74.060436796*DTAUXCH_{(-1)} + \\ & 77.4870597824*DTAUXCH_{(-2)} - 49.2154740004*DTAUXCH_{(-3)} - \\ & 64.0888838224*DTAUXCH_{(-4)} + 183.075046265*DTAUXCH_{(-5)} + \\ & 68.25642291 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} DTAUXCH = & 0.000466387124327*DBC_{(-1)} - \\ & 0.000346357761914*DBC_{(-2)} - 0.000187938668628*DBC_{(-3)} + \\ & 0.000437256919426*DBC_{(-4)} + 1.73407264733e-05*DBC_{(-5)} + \\ & 0.433553960987*DTAUXCH_{(-1)} + 0.161759278333*DTAUXCH_{(-2)} \\ & + 0.0444373033966*DTAUXCH_{(-3)} - \\ & 0.275818722757*DTAUXCH_{(-4)} + 0.0980905435181*DTAUXCH_{(-5)} \\ & + 0.231898153498 \end{aligned}$$

-إختبار السببية:

تم استخدام اختبار السببية لمعرفة وجود اتجاه السببية لمحل الدراسة وكانت النتائج - انظر الملحق رقم (3) - كالتالي:  
الجدول رقم (2-8): يوضح نتائج اختبار السببية

الاحتمال	إحصائية فيشر	المشاهدات	فرضية العدم
0.5420	0.81884	62	سعر الصرف لا يسبب رصيد الميزان التجاري
0.0.0149	3.1515	62	رصيد الميزان التجاري لا يسبب سعر الصرف

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews .

يظهر من الجدول أعلاه أن احتمال إحصائية فرضية العدم أكبر من 0.05 ما عاد فرضية العدم التي تنص على أن متغيرة رصيد الميزان التجاري لا يسبب سعر الصرف. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بالنسبة للقيمة الاحتمالية لفيشر الأقل من مستوى معنوية 5% أي يوجد اتجاه واحد يتمثل في أن ماضي متغيرة

رصيد الميزان التجاري تساهم في تحديد قيم متغيرة سعر الصرف. وبالتالي سنعتمد على العلاقة الثانية والمتمثلة في :

$$\begin{aligned} DTAUXCH = & 0.000466387124327*DBC_{(-1)} - \\ & 0.000346357761914*DBC_{(-2)} - 0.000187938668628*DBC_{(-3)} + \\ & 0.000437256919426*DBC_{(-4)} + 1.73407264733e-05*DBC_{(-5)} + \\ & 0.433553960987*DTAUXCH_{(-1)} + 0.161759278333*DTAUXCH_{(-2)} \\ & + 0.0444373033966*DTAUXCH_{(-3)} - \\ & 0.275818722757*DTAUXCH_{(-4)} + 0.0980905435181*DTAUXCH_{(-5)} \\ & + 0.231898153498 \end{aligned}$$

- اختبار صحة النموذج

اختبار الارتباط الخطي للأخطاء وتجانس التباين: للاعتماد على النموذج المقدر لابد تأكد من خلوه من المشاكل القياسية، وذلك من خلال التأكد من تحقق فرضيات طريقة المربعات الصغرى MCO و يتعلق الأمر بالارتباط الخطي وعدم ثبات التجانس للتباين باستعمال الاختبارات المناسبة، تحت فرضية العدم التي تنص على خلو النموذج من مشكلة كل من الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين-انظر الملحق رقم (6)- حيث كانت النتائج كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الجدول رقم(2-9): يبين نتائج التقدير لاختبارات الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين

الاختبار	نوع الاختبار	قيمة الإحصائية	الاحتمال
الارتباط الأخطاء	(Breusch-Godfrey)	1.160926	0.3427
تجانس التباين	(Breusch-Pagan-Godfrey)	0.78257	0.6450

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج: EViews 08

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة لجميع الاختبارات، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلتي الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين.



- اختبار جودة النموذج : وفق نموذج VAR يتم اختبار جودة النموذج عن طريق اختبار Wald الذي يختبر معنوية المعلمات مجتمعة ، قمنا بهذا الاختبار- انظر الملحق رقم (5)- فحصلنا على النتائج التالية:

$$\begin{aligned} \text{DTAUXCH} &= 0.000466387124327 * \text{DBC}_{(-1)} - \\ & 0.000346357761914 * \text{DBC}_{(-2)} - 0.000187938668628 * \text{DBC}_{(-3)} + \\ & 0.000437256919426 * \text{DBC}_{(-4)} + 1.73407264733e-05 * \text{DBC}_{(-5)} + \\ & 0.433553960987 * \text{DTAUXCH}_{(-1)} + 0.161759278333 * \text{DTAUXCH}_{(-2)} \\ & + 0.0444373033966 * \text{DTAUXCH}_{(-3)} - \\ & 0.275818722757 * \text{DTAUXCH}_{(-4)} + 0.0980905435181 * \text{DTAUXCH}_{(-5)} \\ & + 0.231898153498 \end{aligned}$$

تظهر قيم t لكل معلمة في النموذج المقدر أنها أصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5٪ ، باستثناء معلمة المتغير ((BC(-1)) و ((BC(-4)) و ((TAUXCHG(-1)) فإن إحصائية t المحسوبة أكبر من الجدولية، ليتسنى القول أن كل المعلمات غير معنوية إحصائيا باستثناء معلمة رصيد الميزان التجاري بتأخر زمني واحد والتأخر الزمني الرابع لنفس المتغير متغير سعر الصرف للفجوة الأولى ، وبذلك فإن القيم المؤخرة بفجوة واحدة لمتغير سعر الصرف والقيم المؤخرة بفجوة واحدة ل والفجوة الرابعة لمتغير رصيد الميزان التجاري هي متغيرات مفسرة تساهم في إبراز تغيرات قيم رصيد الميزان التجاري الحالية .

#### جدول (2-10) : اختبار جودة النموذج عن طريق اختبار wald

المعادلة	فرضية العدم	إحصائية F	القيمة الاحتمالية
المعادلة الأولى	$c(12)=c(13)=c(14)=$ $c(15)=c(16)=c(17)=0$	7.20144	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 08

من خلال الجدول رقم (2-10) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية اقل من 5 % وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، فمن خلال نتائج هذا الاختبار نستنتج أن المعادلة التي يعتبر كل من سعر الصرف و متغير رصيد الميزان التجاري للفترة السابقة متغيرات تساهم في إبراز تغيرات رصيد الميزان التجاري للقيم الحالية تشكل نموذج مقبول إحصائيا بما يعادل 44.33% ما يمكن الاعتماد عليه في تفسير علاقة التجارة الخارجية ممثلة بمتغير رصيد الميزان التجاري بقيمة العملة المحلية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000-2016

## المطلب الثاني: تقييم وتفسير النماذج

### الفرع الأول: التقييم الإحصائي للنتائج

- يوجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري فرصيد الميزان التجاري يؤثر في قيمة العملة المحلية في الجزائر والعكس غير صحيح؛

- القيم المؤخرة لمتغير رصيد الميزان التجاري هو متغير مفسر يساهم في إبراز تغيرات قيم رصيد الميزان التجاري الحالية حيث يتأثر رصيد الميزان التجاري لسنة الحالية إيجابيا برصيد الميزان التجاري للسنة التي قبلها بـ 0.135 وكذلك برصيد الميزان التجاري للسنة الرابعة التي قبلها بـ 0.302

### الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي للنتائج

حسب النظرية الاقتصادية فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تأثيره على الصادرات ( خارج قطاع المحروقات) و واردات البلد المعني بالتخفيض، حيث يؤدي تخفيض العملة الوطنية للبلد إلى زيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الخارجية أي ما يعطيها تنافسية أكبر و انخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن في وضعية الميزان التجاري. ولمعرفة أثر سياسة تخفيض العملة إرتئينا من خلال الدراسة القياسية إلى البحث عن العلاقة بين سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار كونه المؤشر الأساسي للقيمة العملة بالدينار و بين رصيد الميزان التجاري . و من خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن تخفيض قيمة الدينار عبر مختلف مراحلها على طول فترة الدراسة لم تؤثر على صافي الصادرات أو رصيد الميزان التجاري في المقابل تتأثر قيمة العملة بالدينار بالرصيد الميزان التجاري. و يمكن تفسير هذا اقتصاديا من خلال وضعية العملة الوطنية، حيث هذه الأخيرة غير قابلة للتحويل مما يجعلها لا تتأثر بالعرض و الطلب عليها في المقابل تتأثر الصادرات و الواردات الجزائرية بتغيرات أسعار النفط فإذا ارتفعت أسعار النفط يؤدي هذا إلى ارتفاع صادرات الجزائر.

حيث سيطرت صادرات المحروقات على باقي الصادرات وضعف الجهاز الإنتاجي و محدوديته أي عدم مرونة الإنتاج الداخلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير و هو أحد شروط نجاح سياسة تخفيض العملة، و بتالي فإن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر (تخفيض سعر الصرف) لم يحدث تغير في هيكل الصادرات و على العموم فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط وليس تغير سعر الصرف الدينار الجزائري.

أما بالنسبة للواردات فإن تخفيض سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة لم تؤدي إلى تراجع الواردات لأن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات أي عدم مرونة الطلب الداخلي على السلع و الخدمات الخارجية الصالحة لاستيراد في الجزائر( أيضا أحد شروط نجاح سياسة التخفيض) و ذلك لغياب الإنتاج الداخلي مما أدى إلى إحلال الواردات ، بل على العكس فإن الواردات في تزايد مستمر و ذلك لارتباطها بقيمة العوائد المتأتية أصلا من الصادرات النفطية .

لذلك لم تكن لسياسة التخفيض في الجزائر أي تأثير على الميزان التجاري و عليه يمكن القول أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة في الدول النامية، غير قادرة على معالجة اختلالات هيكلية تعيشها هاته الاقتصاديات منذ زمن طويل.

و كنتيجة أساسية نلاحظ أن العلاقة الأساسية تفسر أثر أسعار النفط على سعر الصرف الدولار و هذا ما ينعكس بصفة مباشرة على رصيد الميزان التجاري كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي في الجزائر غير مرن.

### خلاصة

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن سعر الصرف لا يسبب التغيرات في رصيد الميزان التجاري في حين أن التغير في صافي الصادرات له أثر في إبراز تغيرات سعر صرف العملة المحلية و تم إبراز هذا من خلال العلاقة السببية غرانجر ، كما توصلنا إلى أن رصيد الميزان التجاري لسنة  $N$  يتأثر بالرصيد التجاري للسنة  $1-N$  وبالرصيد التجاري للسنة  $4-N$ .

و هذا ما يدل على أن سياسة تخفيض العملة في الجزائر ليست لها فعالية في التأثير على التجارة الخارجية.

الخاتمة العامة

### الخاتمة :

تم في هذه الدراسة البحث في موضوع تخفيض الدينار الجزائري و تأثيره على التجارة الخارجية ، و تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ، فالفصل الأول تناول النظريات الأدبية و التطبيقية المتعلقة بالموضوع حيث عرض في هذا الفصل الإطار النظري لتخفيض العملة و كذا التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى محاولة تحليل بعض الدراسات السابقة و تبيان لأهم النقاط المشتركة مع الدراسة الحالية ، و أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني فتناول الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية و استخدام برنامج Eviews 8 من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة .

### أولاً : اختبار الفرضيات

بعد الدراسة النظرية و التطبيقية على حالة الجزائر يمكن اختبار الفرضيات التالية :

- ✓ إثبات عدم صحة الفرضية الأولى و التي تقر بأن تخفيض قيمة الدينار الجزائري يؤثر على رصيد الميزان التجاري و ما يدل لنفيها لهذه الفرضية دراستنا القياسية من خلال تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين حيث أوضحت الدراسة أن تخفيض قيمة العملة لا تؤثر في رصيد الميزان التجاري؛
- ✓ إثبات صحة الفرضية الثانية و التي تقر بوجود علاقة بين تخفيض العملة و التجارة الخارجية حيث أثبتت الدراسة القياسية بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري فرصيد الميزان التجاري يؤثر في قيمة العملة المحلية في الجزائر والعكس غير صحيح؛
- ✓ إثبات صحة الفرضية الثالثة و التي تقر بأن نموذج أشعة الانحدار الداني Var يسمح لنا في إعطاء صورة حقيقية للقياس علاقة تخفيض قيمة العملة الجزائرية على رصيد الميزان التجاري حيث أثبتت الدراسة القياسية تطابقها مع الواقع الجزائري حيث أن التخفيض انعكس على القدرة الشرائية للمواطن و ليس كأداة لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني؛

### ثانياً : نتائج الدراسة

- ✓ تخفيض العملة كان ضمن القرارات التي فرضها صندوق النقد الدولي ؛
- ✓ شهد تخفيض العملة مراحل كل مرحلة تم التخفيض بنسب مختلفة؛
- ✓ عدم فعالية سياسة تخفيض العملة في التأثير على الميزان التجاري؛
- ✓ عدم فعالية سياسة تخفيض العملة في زيادة الصادرات و تخفيض الواردات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار النفط و التي هي بدورها تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض الدينار ؛
- ✓ سياسة تخفيض العملة أثرت على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور العملة و انخفاض قيمتها؛
- ✓ سياسة تخفيض العملة جعلت الدينار الجزائري في قائمة أسوأ العملات في العالم؛

### ثالثا : التوصيات و الاقتراحات :

لا يمكن لأداة نقدية ( تخفيض الدينار الجزائري ) معالجة اختلال هيكلية يعيشه الاقتصاد الجزائري، لذا يجب إجراء إصلاحات هيكلية حقيقة تمس قلب الاقتصاد الجزائري من خلال:

✓ تنشيط وتشجيع الجهاز الإنتاجي المحلي من خلال دعم وتقديم التسهيلات الضرورية للمستثمر المحلي، بالإضافة إلى خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة وشركات المناولة، وكذا استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية؛

✓ القضاء على أحادية التصدير عن طريق تنويع الاقتصاد الوطني بالتوجه نحو تبني اقتصاد السياحة واقتصاد الزراعة خاصة وأن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة في هذين القطاعين؛

✓ تقليص فاتورة الاستيراد من خلال كبح الواردات وذلك بتضييق هامش الأرباح وفرض قيود على المستوردات الأجنبية خاصة المنتوجات الكمالية الغير داخلة في الإنتاج؛

### رابعا : آفاق الدراسة

بالرغم من العمل المقدم في هذه الدراسة إلا أننا ندرك بأن هناك قصور و النقائص في الجانب المنهجي أو المعلوماتي لان موضوع الدراسة أوسع بكثير فأنا نقترح نرى بأنه بإمكان تقديم أبحاث أخرى امتدد لهذه الدراسة، ومن أمثلة المشاريع البحثية كدراسات مقترحة نجد مثلا :

✓ دراسة قياسية و ذلك بإضافة عدة متغيرات اقتصادية إلى تخفيض العملة لتوضيح مدى تأثيرها على رصيد الميزان التجاري مثلا (أسعار النفط ، احتياطات الصرف،.....الخ) لتكون دراسة شاملة لوضع إستراتيجية مستقبلية؛

أولا : مراجع باللغة العربية

1. الكتب

- السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2009 .
- تومي صالح، مدخل إلى نظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء2، الجزائر، 1999.
- جمال جوديان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 .
- حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر 1996
- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي- برعاية صندوق النقد الدولي- دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2001.
- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، الأردن، 1999.
- مروان عطوان ، أسعار الصرف العملات ( أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية) ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر ، مجهول سنة النشر.
- موسى سعيد و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2001 .
- يونس محمود ، اساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الاردن ، 1993 .

2. الأطروحات و الرسائل الجامعية :

- بالحرش عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دراسة حالة الدينار الجزائري ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود، بنوك مالية ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2013-2014 .
- بربري محمد أمين ، سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة ( 1990-2003) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الشلف 2004-2005 .
- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم. 2010- الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011



- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، دفعة 2005/2004.
  - دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015
  - رشيد شيلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم والتجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011.
  - رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين الإشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2014-2015.
  - سلامة نجاح ، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1990-2012 ، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، دفعة 2012-2013
  - مصطفى بن شلاط ، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، دفعة 2006/2005.
  - يمينة درقال، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في الدول المغرب العربي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2010-2011.
3. البحوث و الدراسات :
- آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، عدد 9، 2011.
  - بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم ، فارس ارباب إسماعيل، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، دراسة أعدت كجزء لمشروع " اعداد رؤية لتنمية و تطوير قطاع التمويل الاصغر في السودان، فيفري 2006.
  - بريري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الاول حول : ابعاد جيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية حقوق والعلوم التجارية ، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 4، 2006/12/05.

- صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد ، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 4 ، العدد 7 ، العراق ، 2011.
  - عبودة زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر مجلة بحوث عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 45، لبنان، 2009 .
  - علاوي محمد لحسن و مبوروشة كريم و بورحلي خالد ، سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986–2014) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، فعالية ، العدد 2015/01.
- ثانيا : مراجع بلغات أجنبية :

### 1.Livres

1. Alain Samuelson ,**Economie Internationale Contemporaine "aspects et monétaires"**, Presses universitaires Grenoble, pris.1991.
2. Bourbonnais R, « Econométrie », Dunod, 4<sup>ème</sup> édition, Paris, 2002.
3. Bourbonnais R et Terraza M, « **Analyse des Séries Temporelles en économie** », PUF, Paris, 1999.
4. Lardic, S, et Mignon, M, « **Econométrie des Série Temporelles macroéconomiques et financière** », Economica, Paris, 2002.

### 5. Theses :

Charalambos Dattichis , **Exchange rate effects on trade in service journal of economic studies** nol , 39 Iss 6 , 2011

ثالثا :المواقع الالكترونية

- الوكالة الوطنية لتطوير الأستثمار بإطلاع على الموقع :
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
- الديوان الوطني للإحصاء بإطلاع على الموقع:
- [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بإطلاع على الموقع:
- <http://data.imf.org/>
- بنك الجزائر بإطلاع على الموقع:
- [www.bank-of-algeria.dz/](http://www.bank-of-algeria.dz/)

الملحق

الملحق رقم (1) : اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

Equation: UNTITLED Workfile: LAMINE TOUGARTE::U... - □ ×

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: BC  
Method: Least Squares  
Date: 05/13/18 Time: 22:52  
Sample: 2000Q1 2016Q4  
Included observations: 68

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAUXCH	314.6824	24.28591	12.95741	0.0000
C	-28546.29	1916.746	-14.89310	0.0000
R-squared	0.717821	Mean dependent var		-3945.530
Adjusted R-squared	0.713546	S.D. dependent var		4055.529
S.E. of regression	2170.576	Akaike info criterion		18.23234
Sum squared resid	3.11E+08	Schwarz criterion		18.29762
Log likelihood	-617.8997	Hannan-Quinn criter.		18.25821
F-statistic	167.8944	Durbin-Watson stat		0.693715
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews

Series: BC Workfile: LAMINE TOUGARTE::Untitled\ - □ ×

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC

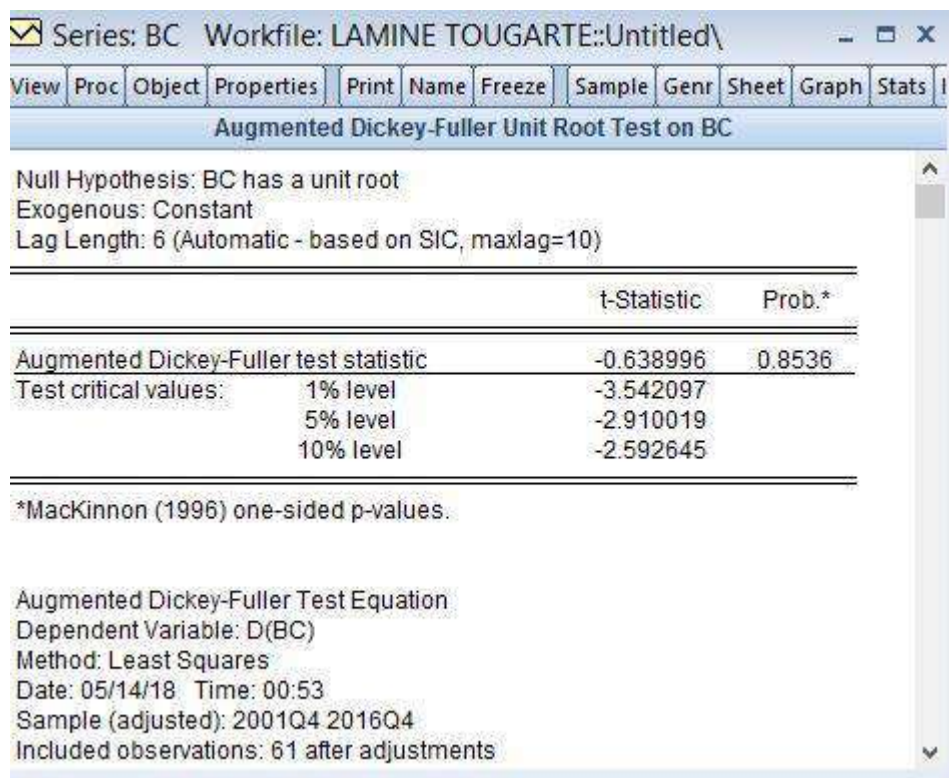
Null Hypothesis: BC has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.407800	0.9852
Test critical values:		
1% level	-4.113017	
5% level	-3.483970	
10% level	-3.170071	

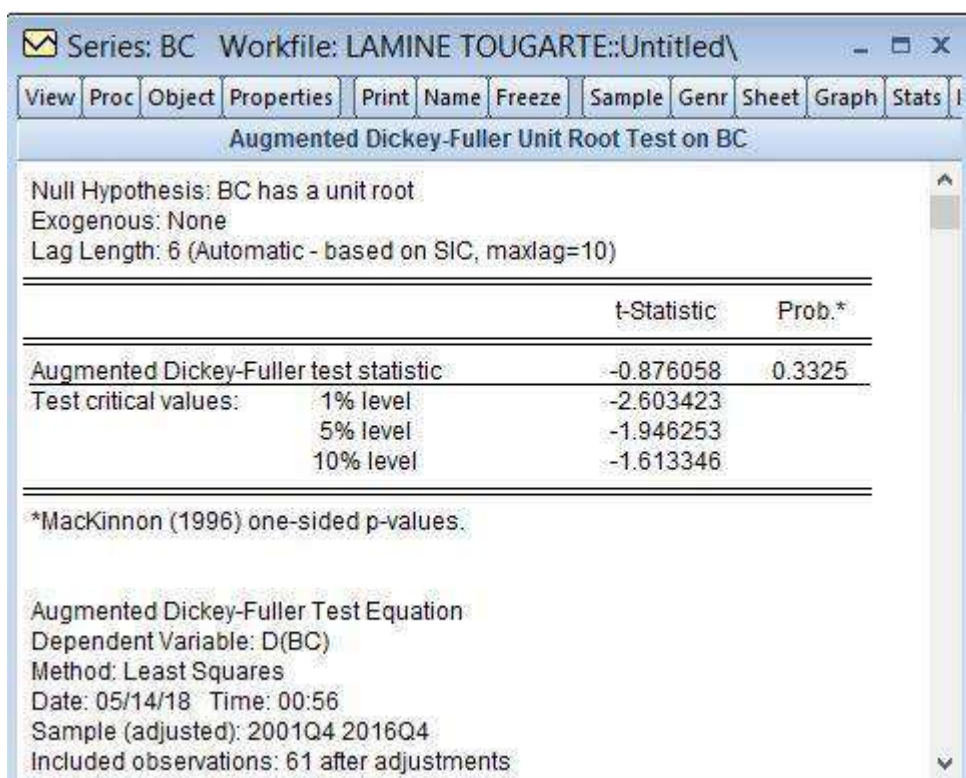
\*MacKinnon (1996) one-sided p-values:

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(BC)  
Method: Least Squares  
Date: 05/14/18 Time: 00:48  
Sample (adjusted): 2001Q3 2016Q4  
Included observations: 62 after adjustments

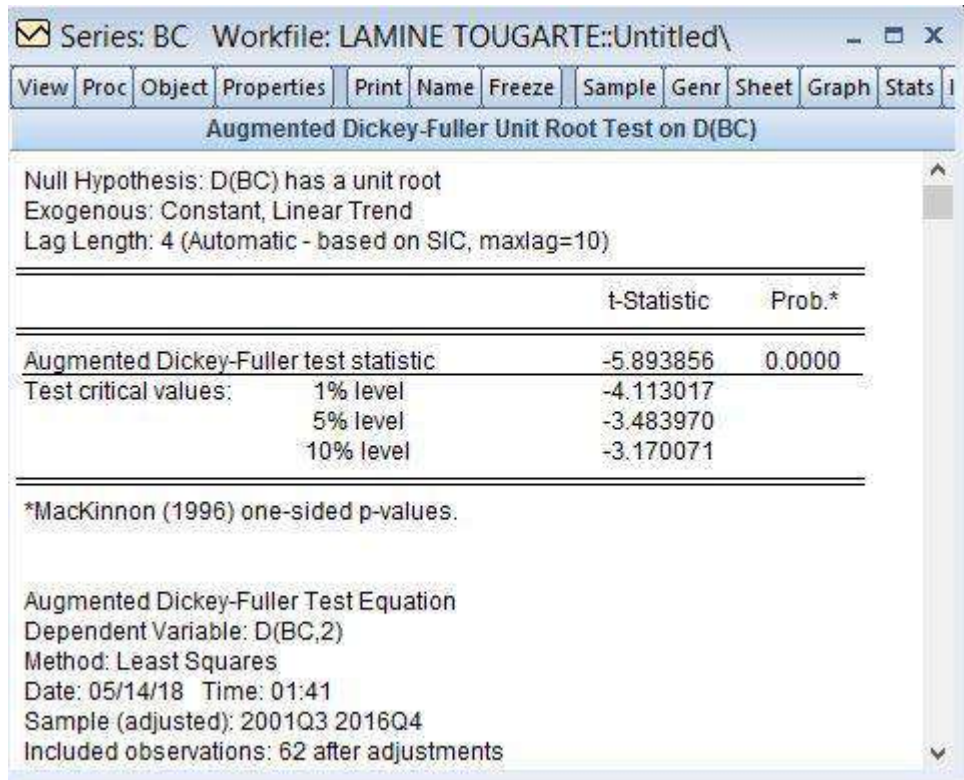
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



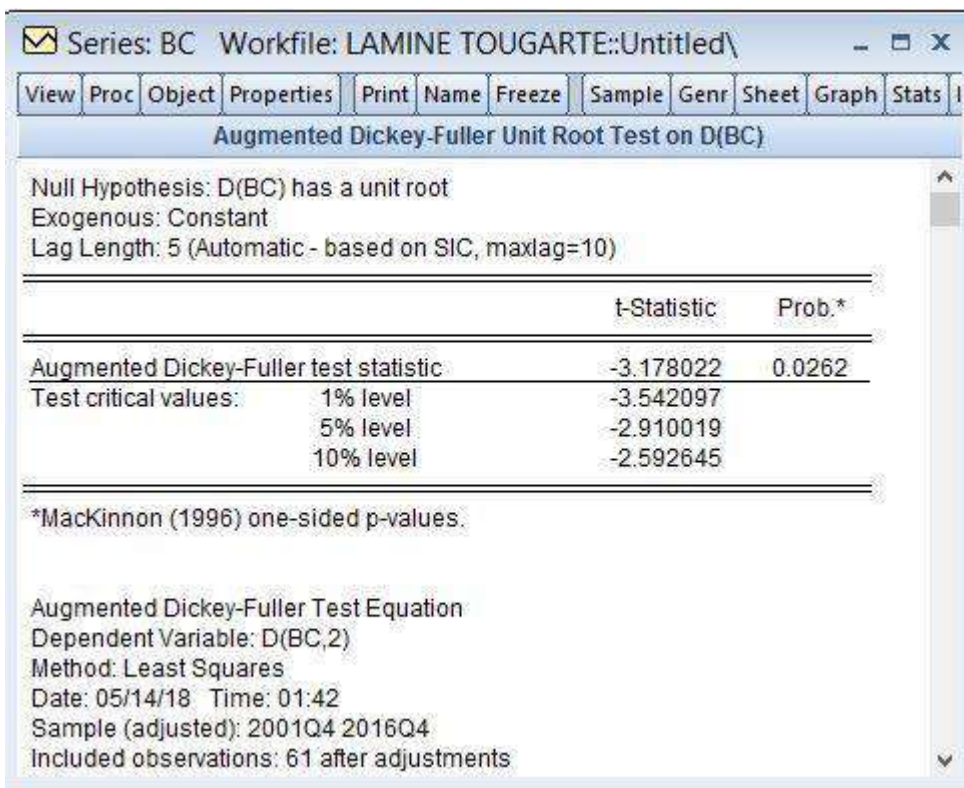
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



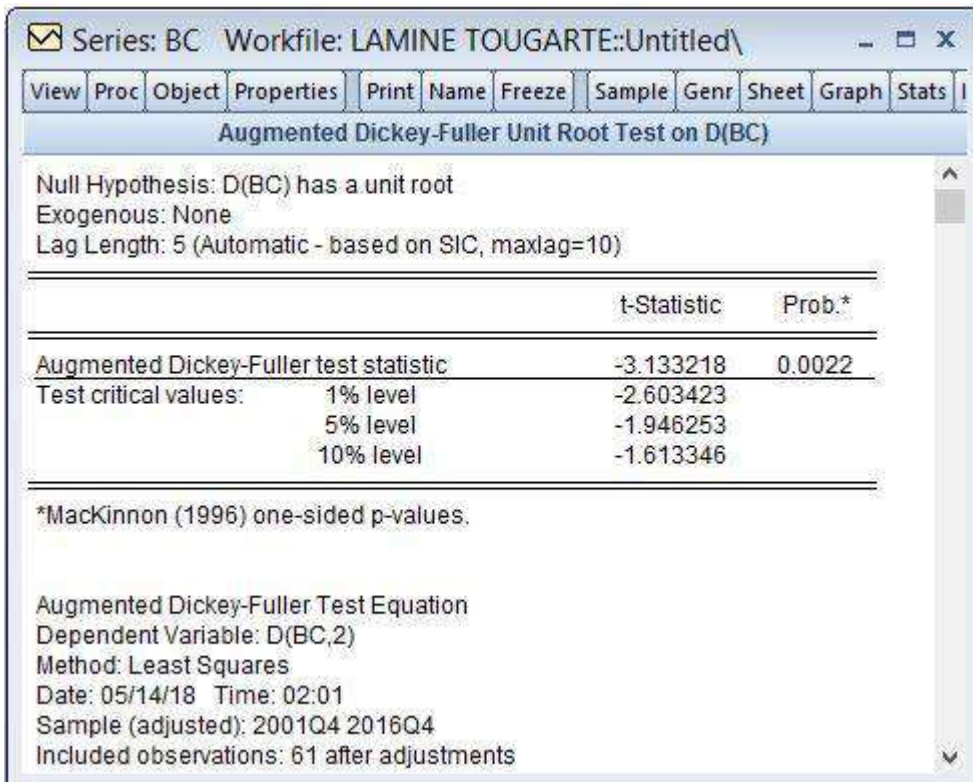
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



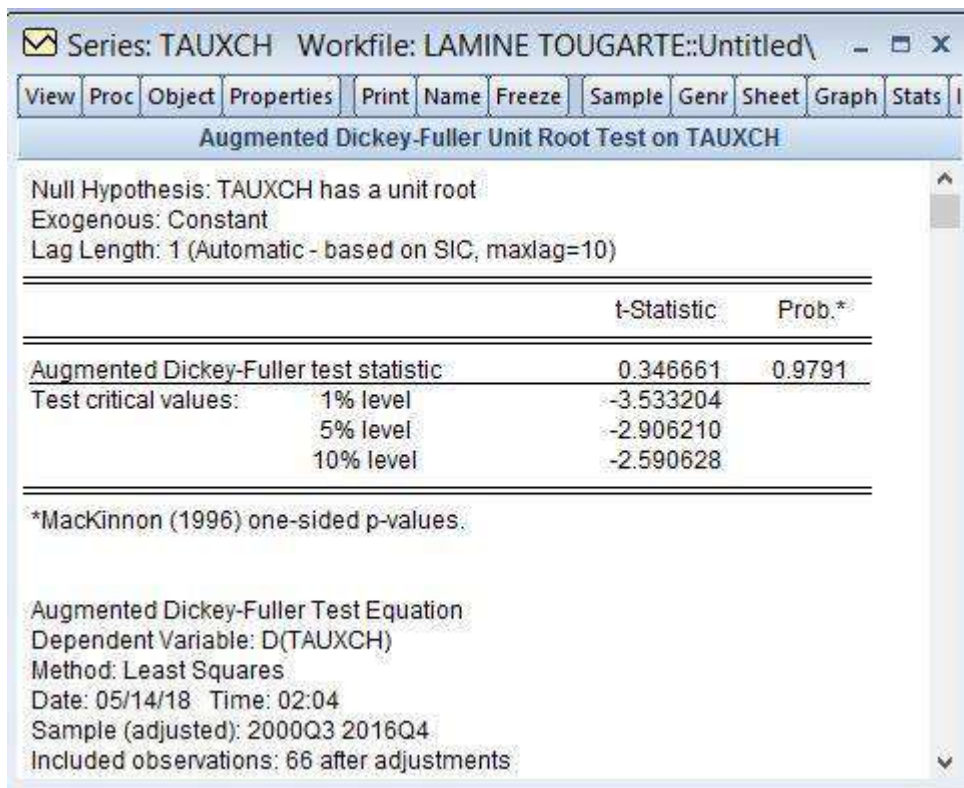
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



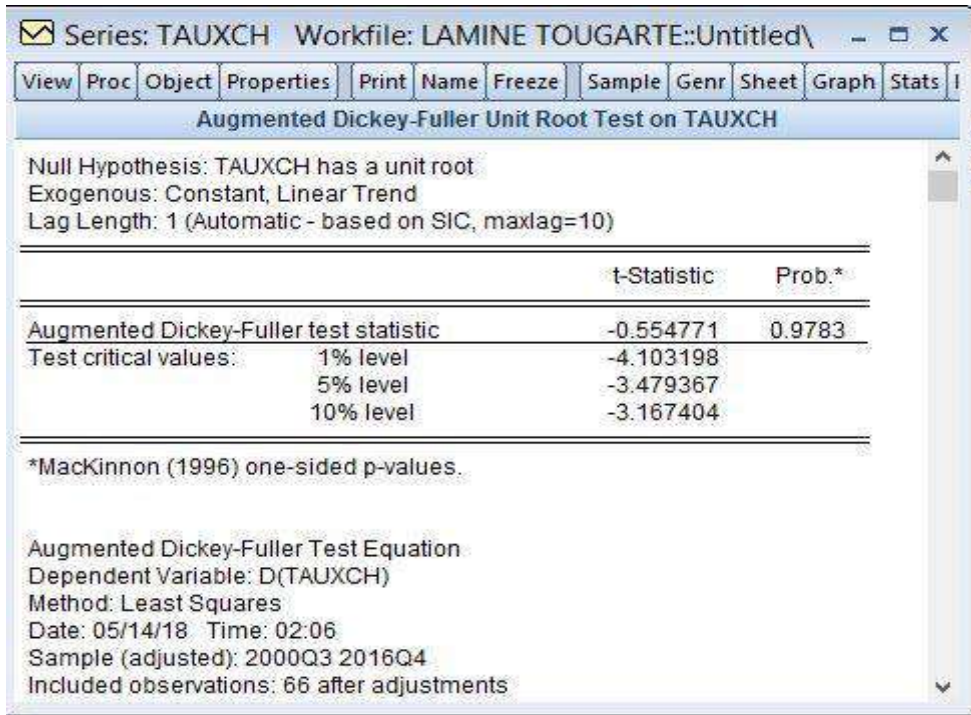
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



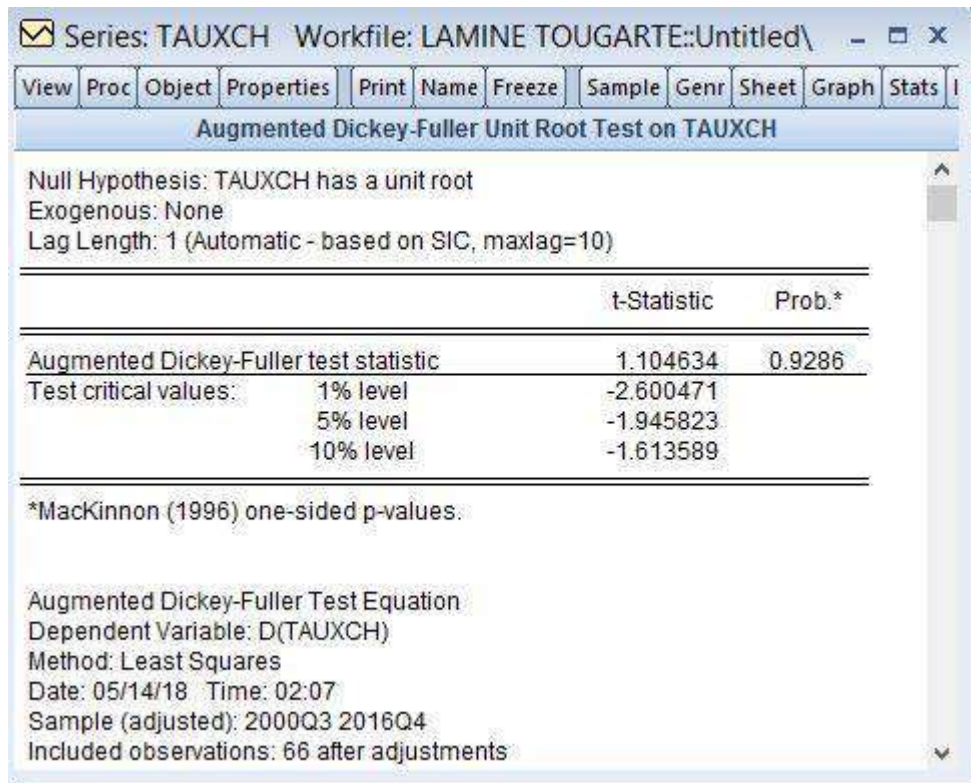
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



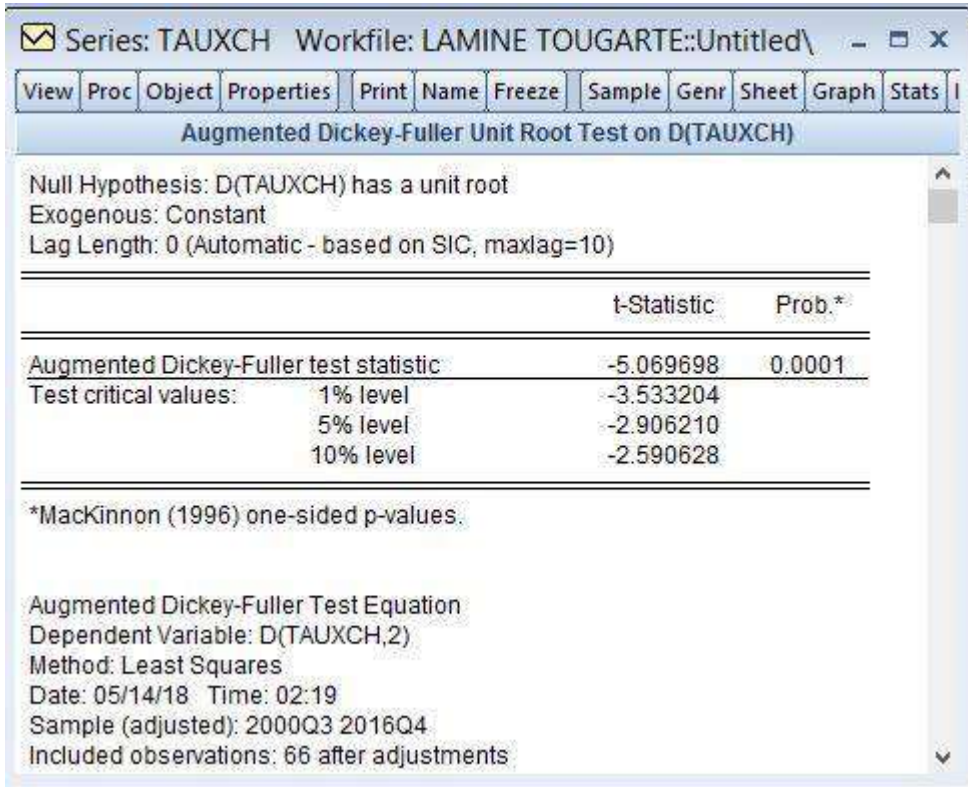
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



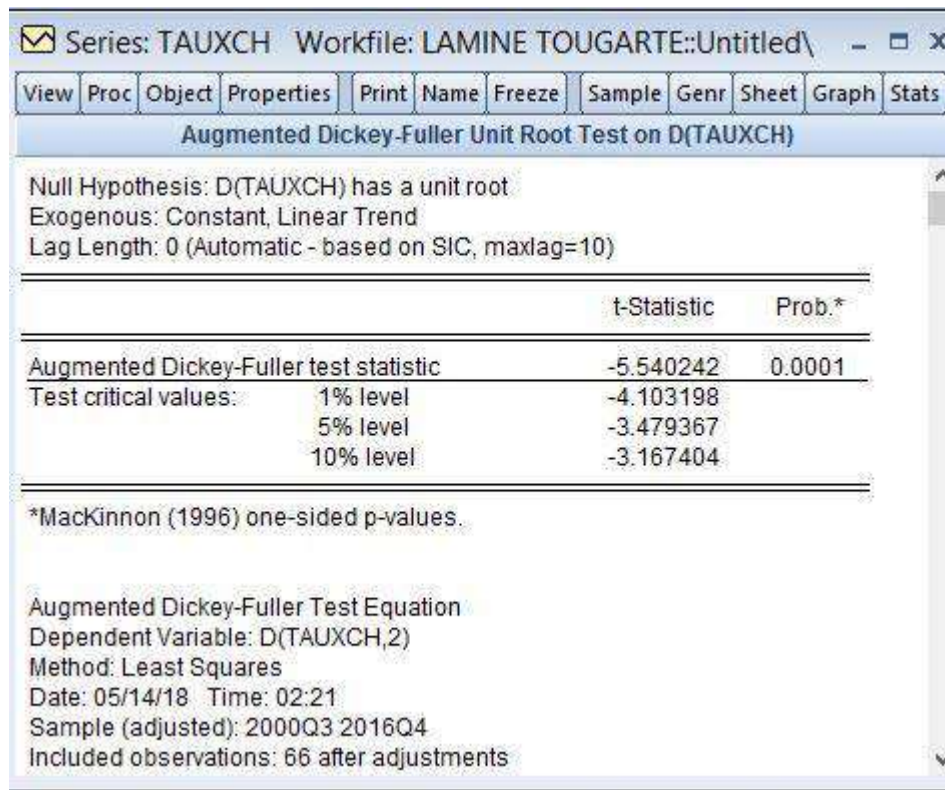
المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



الملحق رقم (2) : اختبارات تحديد التأخر الأمثل.

VAR Var: UNTITLED Workfile: LAMINE TOUGARTE::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Stats Impulse Resids

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: DBC DTAUXCH  
 Exogenous variables: C  
 Date: 05/14/18 Time: 02:51  
 Sample: 2000Q1 2016Q4  
 Included observations: 61

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-682.6177	NA	19205979	22.44648	22.51569	22.47360
1	-663.9839	35.43475	11888580	21.96668	22.17431*	22.04806
2	-658.4176	10.22005	11300006	21.91533	22.26138	22.05095
3	-652.2992	10.83253	10555446	21.84588	22.33034	22.03574
4	-648.2164	6.960884	10551146	21.84316	22.46604	22.08727
5	-638.6541	15.67592*	8824211.*	21.66079*	22.42209	21.95915*
6	-635.6908	4.663430	9177790.	21.69478	22.59450	22.04739

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion

المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews

الملحق رقم (3) : اختبار السببية

Group: UNTITLED Workfile: LAMINE TOUGARTE::Untitled\

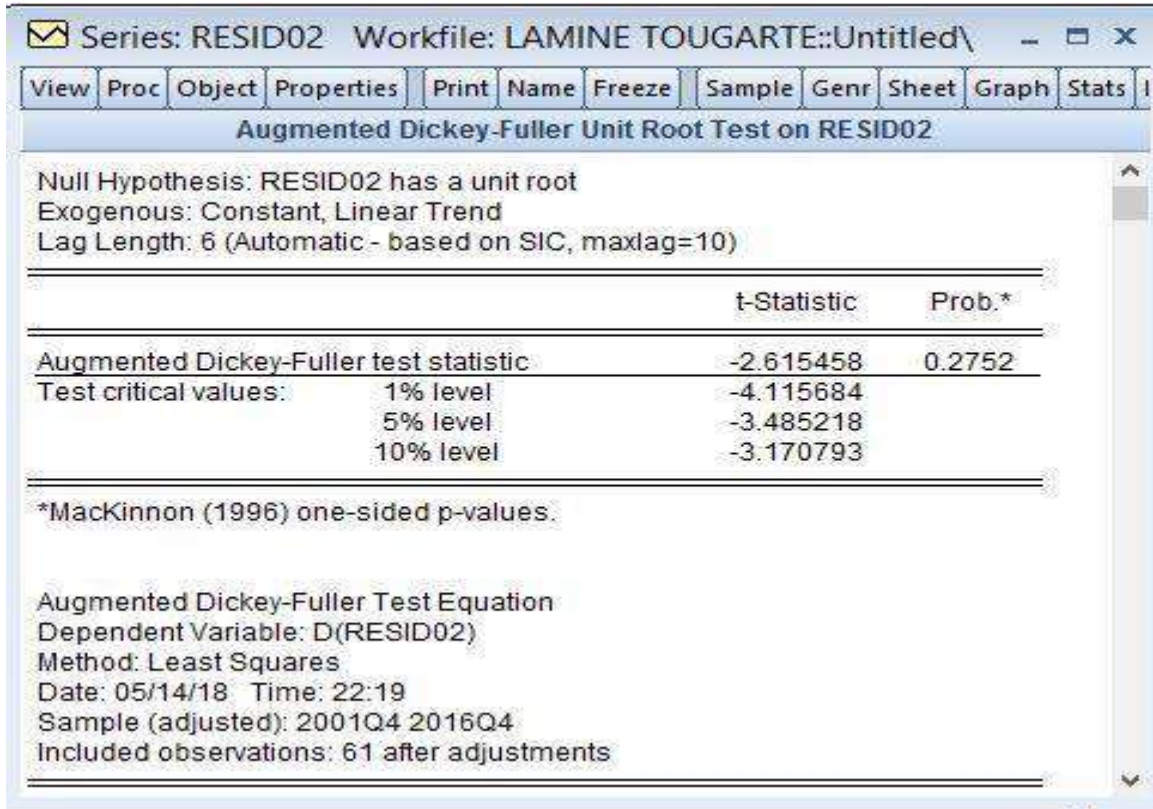
View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pairwise Granger Causality Tests  
 Date: 05/14/18 Time: 03:15  
 Sample: 2000Q1 2016Q4  
 Lags: 5

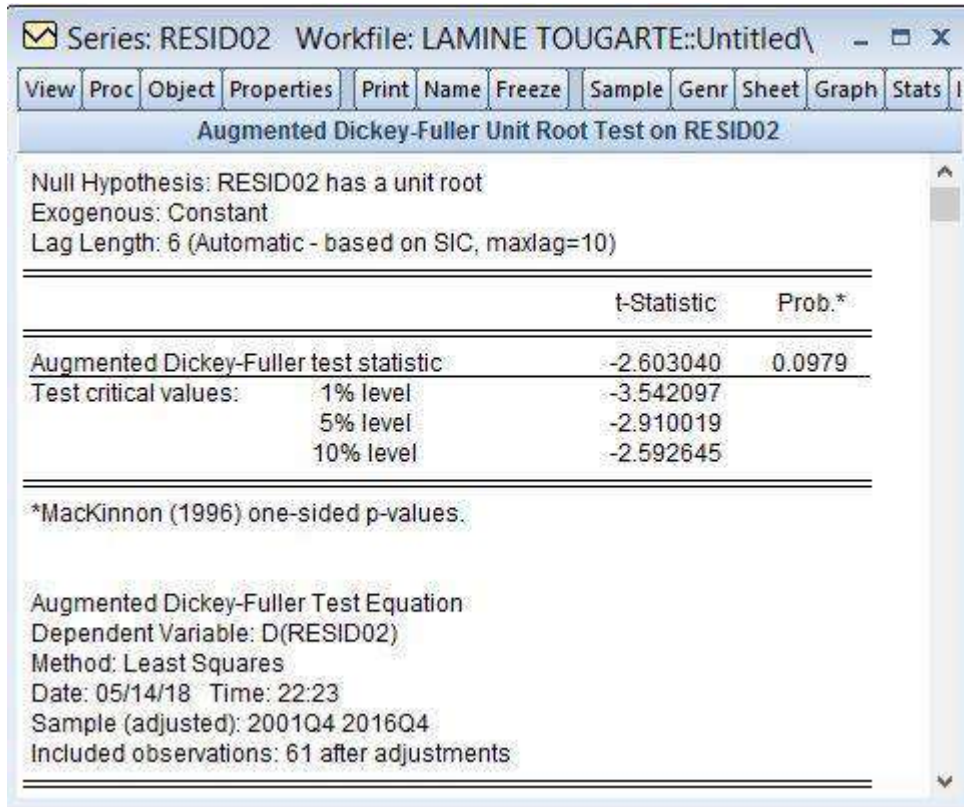
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTAUXCH does not Granger Cause DBC	62	0.81884	0.5420
DBC does not Granger Cause DTAUXCH		3.15152	0.0149

المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews

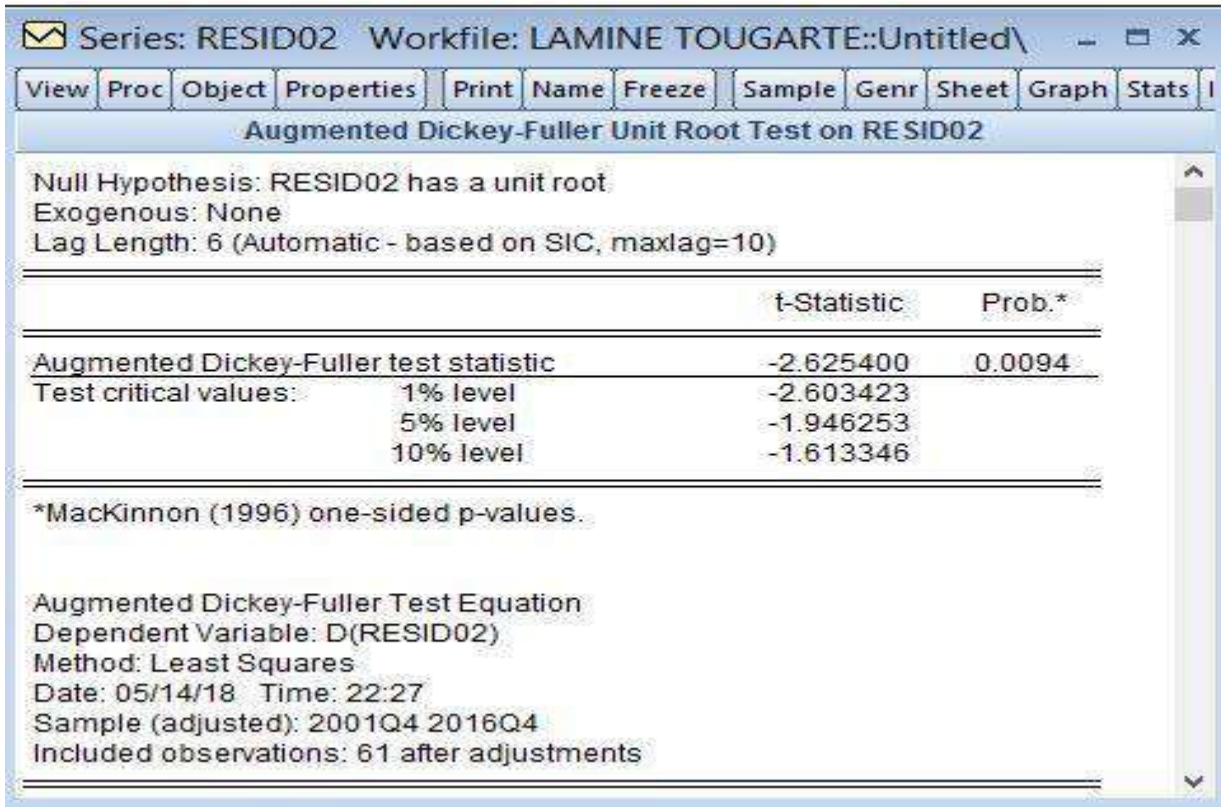
الملحق رقم (4) : اختبار التكامل المشترك



المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews



المصدر: مخرجات برنامج EViews 8

الملحق رقم (5) : تقدير النموذج أشعة الانحدار الذاتي (Var)

Equation: UNTITLED Workfile: LAMINE TOUGARTE::Unti... - x

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: DTAUXCH  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/15/18 Time: 00:54  
 Sample (adjusted): 2001Q3 2016Q4  
 Included observations: 62 after adjustments  
 DTAUXCH = C(12)\*DBC(-1) + C(13)\*DBC(-2) + C(14)\*DBC(-3) + C(15)\*DBC(-4) + C(16)\*DBC(-5) + C(17)\*DTAUXCH(-1) + C(18)\*DTAUXCH(-2) + C(19)\*DTAUXCH(-3) + C(20)\*DTAUXCH(-4) + C(21)\*DTAUXCH(-5) + C(22)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(12)	0.000466	0.000167	2.789642	0.0074
C(13)	-0.000346	0.000178	-1.947246	0.0570
C(14)	-0.000188	0.000171	-1.098563	0.2771
C(15)	0.000437	0.000176	2.483076	0.0164
C(16)	1.73E-05	0.000181	0.096047	0.9239
C(17)	0.433554	0.152786	2.837658	0.0065
C(18)	0.161759	0.152256	1.062419	0.2931
C(19)	0.044437	0.152596	0.291208	0.7721
C(20)	-0.275819	0.146910	-1.877468	0.0662
C(21)	0.098091	0.125151	0.783778	0.4368
C(22)	0.231898	0.252352	0.918946	0.3624

R-squared	0.443349	Mean dependent var	0.520449
Adjusted R-squared	0.334202	S.D. dependent var	2.288351
S.E. of regression	1.867214	Akaike info criterion	4.246301
Sum squared resid	177.8108	Schwarz criterion	4.623696
Log likelihood	-120.6353	Hannan-Quinn criter.	4.394476
F-statistic	4.061935	Durbin-Watson stat	1.870993
Prob(F-statistic)	0.000391		

المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews

الملحق رقم (6) : اختبار المشاكل القياسية

Equation: UNTITLED Workfile: LAMINE TOUGARTE::Unti... - □ X

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.160926	Prob. F(5,46)	0.3427
Obs*R-squared	6.947004	Prob. Chi-Square(5)	0.2246

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID

المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews

Equation: UNTITLED Workfile: LAMINE TOUGARTE::Unti... - □ X

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.782570	Prob. F(10,51)	0.6450
Obs*R-squared	8.247981	Prob. Chi-Square(10)	0.6046
Scaled explained SS	11.09869	Prob. Chi-Square(10)	0.3499

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 05/15/18 Time: 01:12  
Sample: 2001Q3 2016Q4  
Included observations: 62

المصدر: مخرجات برنامج 8 EViews

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء .....
II	الشكر .....
III	الملخص .....
IV	قائمة المحتويات .....
VI	قائمة الجداول .....
VII	قائمة الأشكال البيانية.....
VIII	قائمة الملاحق .....
أ	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري و أثره على التجارة الخارجية
2	تمهيد .....
3	المبحث الأول :مدخل لتخفيض قيمة الدينار الجزائري .....
3	المطلب الأول : تخفيض العملة .....
3	الفرع الأول : تعريف تخفيض العملة و آلياتها .....
5	الفرع الثاني : أسباب تخفيض العملة و شروطها .....
7	الفرع الثالث : الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة .....
10	المطلب الثاني : تخفيض قيمة الدينار الجزائري .....
10	الفرع الأول : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري .....
15	الفرع الثاني : أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري .....
15	الفرع الثالث : أهداف تخفيض الدينار الجزائري . .....
17	المبحث الثاني : مدخل للتجارة الخارجية .....
17	المطلب الأول : التجارة الخارجية .....
17	الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية و أهميتها .....

19	الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية .....
21	الفرع الثالث : أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد .....
22	المطلب الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية .....
23	الفرع الأول : نظرة تاريخية عن التجارة الخارجية في الجزائر .....
24	الفرع الثاني : تطور الاقتصاد الوطني الجزائري .....
26	الفرع الثالث : تشخيص و تحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر .....
31	المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية .....
31	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة .....
35	المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية عنها .....
35	الفرع الأول : مناقشة الدراسات السابقة.....
36	الفرع الثاني : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
37	خلاصة .....
	الفصل الثاني : الدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري
39	تمهيد .....
40	المبحث الأول :الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية و توصيف النموذج .....
40	المطلب الأول : الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية .....
40	الفرع الأول : اختيار العينة و مجتمع الدراسة .....
40	الفرع الثاني : المراجع و المصادر .....
40	الفرع الثالث: البرامج الإحصائية المستخدمة .....
41	المطلب الثاني : توصيف النموذج والتعريف بمتغيراته .....
41	الفرع الأول : صياغة النموذج .....
41	الفرع الثاني : التعريف بمتغيرات النموذج .....
48	المبحث الثاني : الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج .....
48	المطلب الأول : دراسة الاستقرارية .....



48	..... الفرع الأول : تعريف الإستقرارية (La Stationnarité) .....
48	..... الفرع الثاني : أنواع السلاسل الغير المستقرة .....
50	..... الفرع الثالث: اختبارات الجذر الأحادي للإستقرارية .....
54	..... المطلب الثاني : دراسة التكامل المشترك .....
54	..... الفرع الأول : اختبار التكامل المشترك (Test de Co-intégration) .....
56	..... المطلب الثالث : نماذج تصحيح الخطأ (Error Correction Models ECM) ..
56	..... الفرع الأول: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ ECM .....
56	..... الفرع الثاني : السببية والارتباط Causality and Correlation .....
57	..... الفرع الثالث : إختبار اتجاه العلاقة السببية Causality Test .....
59	..... المبحث الثاني : إسقاط الأساليب القياسية على الظاهرة المدروسة .....
59	..... المطلب الأول :عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الأجل القصير .....
59	..... الفرع الأول : الصيغة الرياضية .....
60	..... الفرع الثاني: تقدير النموذج .....
65	..... الفرع الثاني : تقدير نموذج VAR .....
69	..... المطلب الثاني :تقييم وتفسير النماذج .....
69	..... الفرع الأول : التقييم الإحصائي للنتائج .....
69	..... الفرع الثاني : التفسير الاقتصادي للنتائج .....
71	..... خلاصة .....
73	..... الخاتمة .....
75	..... المراجع .....
78	..... الملاحق .....
90	..... الفهرس .....